



وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

مجلة المديرية العامة للضرائب

دورية نصف سنوية السداسي الثاني 2024

منتدى الضريبة



وزير المالية

” تجسيد برنامج الإنعاش
الاقتصادي وعصرنة الإدارة
الجبائية ”



المديرة العامة للضرائب

” تأسيس نظام جبائي داعم
لسياسة التنمية الاقتصادية
و الاجتماعية ”



تحميل المجلة

في المصدرة

• خصوصية المتابعة الجزائية
لجريمة الفش الجبائي



• إطلاق منصة طابعكم لدفع
حقوق الطابع عن بعد



• التحفيزات الجبائية : آلية غير
مباشرة لدعم تمويل
المؤسسات الناشئة



• أثر رقمنة الإدارة الجبائية
في تحسين التحصيل الضريبي





مديرة النشر

المديرة العامة للضرائب
السيدة أمال عبد اللطيف

مدير التحرير

السيد منير ديدون

لجنة المراجعة

السيدة زهية بوديسة
السيدة حكيمه مايز
السيدة وسام نهاب
السيدة فوزية شطال

التصوير، التصميم والأنتوغرافيا
المديرية العامة للضرائب
مديرية الاتصال والعلاقات العامة

البريد الإلكتروني

contact_dgi@mf.gov.dz

الموقع الإلكتروني

mfdgi.gov.dz

المقر

وزارة المالية، حي مالكي، مبنى أحمد
فرانسيس، بن عكون، الجزائر، 16036

الهاتف

+213 59 51 51

ع
ص
العمارة العامة للضرائب

مجلة المديرية العامة للضرائب

الفهرس



الكلمة الافتتاحية
للسيد وزير المالية لعزیز فايد ص 01



كلمة المديرية العامة للضرائب السيدة أمال عبد اللطيف ص 02
السيدة المديرية العامة للضرائب: "عصرنة الإدارة الجبائية: من أجل
إرساء نمط تسيير أكثر نجاعة" ص 03

السيد مراد عوار، مدير فرعي
للمنازعات القضائية - مديرية
المنازعات - الإدارة المركزية:
"خصوصية المتابعة الجزائية لجريمة
الغش الجبائي" ص 14



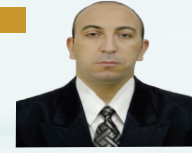
السيد أحمد شرشاري، مكلف بالتفتيش
بالمفتشية العامة للمصالح الجبائية -
الإدارة المركزية: "التعاون الجبائي الدولي
في إطار مبادرة الحزام والطريق
(آلية BRITACOM)" ص 07



السيدة هدى معرف -
مفتش رئيسي للضرائب -
مديرية الضرائب لولاية
أم البواقي
"أثر رقمنة الإدارة الجبائية
على تحسين كفاءة
التحصيل الضريبي" ص 18



السيد رمزي علوان -
مدير فرعي للتحصيل -
مديرية الضرائب فنشلة



السيد بن عيسى طالبي مفتش رئيس
للضرائب - رئيس مركز الضرائب الجلفة
المديرية الولائية للضرائب الجلفة:
"الرسم على التكوين المهني والرسم
على التمهين" ص 32



السيدة وسام نهاب، مديرة فرعية
للاتصال - مديرية الاتصال و العلاقات
العامة - الإدارة المركزية: "الذكاء
الاصطناعي والتحول الرقمي للإدارة
الجبائية، نحو مستقبل أكثر كفاءة
وشفافية" ص 28



السيد عبد الكريم عمران، مدير فرعي
للعمليات الجبائية والتحصيل- المديرية
الجهوية للضرائب وهران:
"الجبائية في الجزائر بين تاريخ و
تحدي" - مقال باللغة الفرنسية ص 45



السيدة أمال بن قدور، رئيسة مكتب مراقبة
التحصيل، المديرية الفرعية للتحصيل -
المديرية الولائية للضرائب الجلفة:
"التحفيظات الجبائية كآلية غير مباشرة لدعم
تمويل المؤسسات الناشئة" ص 38



كلمة وزير المالية

السيد عزيز فايد

تجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي وعصرنة الإدارة الجبائية



وقد ارتكز هذا المخطط على عدة أولويات تتمثل أهمها في توسيع الوعاء الضريبي وتعبئة الموارد ومحاربة الغش والتهرب الجبائين وتبسيط الإجراءات في إطار مواصلة تحسين مناخ الأعمال والتحول الرقمي، وكذا احترام أخلاقيات المهنة والتخلي بالضمير المهني.

إن نجاح إدارتنا في تأدية المهام الموكلة إليها ورفع تحديات ورهانات عصرنة الإدارة لا يمكن أن يتأتى إلا بتظافر جهود جميع الفاعلين، سواء على مستوى الإدارة المركزية أو المحلية. وعليه، فقد ارتأيت تجسيد فكرة تخصيص مجلة تُعنى بنشر مقالات وأبحاث علمية في مجالات المالية والجبائية والاقتصاد، من شأنها تثمين الرصيد المعرفي لإطارنا وإثراء الأداء الإداري، حيث ستكون منبراً لهم يسهمون من خلاله في نشر وتعميم تحصيلهم المعرفي وخبراتهم الميدانية.

وفي الأخير، فإني أهيب بكم جميعاً للإسهام في نجاح هذا العمل، فالتعاون والتكاتف بين الجميع هو السبيل لضمان تحقيق الأهداف المنشودة ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطن وبناء الوطن والحفاظ على أمانة الشهداء وصونها.

إن السلطات العمومية قد وضعت عصرنة الإدارة العمومية كأحد المحاور الأساسية للسياسة العامة للحكومة، والهادفة إلى تحقيق إدارة تتميز بالشفافية في التسيير والنجاحة في الأداء والدقة في اتخاذ القرار، والذي سيتجلى حتماً في توفير خدمة عمومية نوعية ترقى لتطلعات المواطن.

وبذلك، فإن رهاننا اليوم مرتبط بشكل وثيق بتأسيس إدارة عصرية من شأنها تعزيز ثقة المواطن في ممارسات النشاط الإداري، والرفع من مستوى مصداقية مؤسسات الدولة.

وباعتبار الجبائية أحد الأدوات الأساسية في تحديد السياسة الاقتصادية من خلال دورها في تعبئة الموارد المالية، فقد تضمنت المذكرة التوجيهية المتعلقة بتحضير مشروع قانون المالية وميزانية الدولة 2024-2026 محاور أساسية ترمي إلى تجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي وعصرنة الإدارة الجبائية. وقد قطعت المديرية العامة للضرائب أشواطاً كبيرة في تنفيذ هذا البرنامج، المدرج ضمن المخطط الاستراتيجي لعصرنة قطاع المالية.

تحت إشراف وزارة
المالية

وزارة
المالية

كلمة المديرية العامة للضرائب السيدة أمل عبد اللطيف تأسيس نظام جبائي داعم لسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية



ومن هذا المنطلق، جاء هذا المشروع ليدعم الاستفادة من معارف وخبرات إطارائنا المتمرسين في المهن الجبائية، والذين بالإضافة إلى تحصيلهم المعرفي، اكتسبوا تجربة ميدانية في مجالات التسيير الإداري وتسيير الملفات الجبائية، بما في ذلك تأسيس الوعاء الضريبي والرقابة الجبائية والمنازعات وتحصيل الضرائب والرسوم... وغيرها.

هؤلاء الإطارائنا بإمكانهم، من خلال إسهاماتهم بمقالات وأبحاث، طرح منظور جديد مبني على المقاربة الميدانية من شأنه تأسيس نظام جبائي داعم لسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعبئة الموارد المالية عن طريق تقديم أطروحات تهدف إلى الرفع من مستوى الامتثال الضريبي للمواطن.

إنني متفائلة بأن هذه المجلة ستصبح منبراً هاماً لتبادل المعرفة وتعزيز الفهم العميق للموضوعات الجبائية، مما يسهم في تحقيق الأهداف المرجوة ويعزز من كفاءة الإدارة الجبائية.

أفتخر اليوم بالإعلان عن إصدار أول عدد من مجلة "المديرية العامة للضرائب"، هذا الفضاء الإعلامي الذي سيسهم بلا شك في تبادل الرؤى والأفكار والخبرات، وكذا اقتراحات مختلف المشاركين من إطارائنا الجبائية في إثراء هذا المشروع.

لقد كانت فكرة إنشاء مجلة خاصة بالمالية طرحاً قدمه السيد وزير المالية خلال الندوة الوطنية لإطارائنا الجبائية المنعقدة بتاريخ 21 و22 ماي 2023، إذ ستكون بمثابة مجال مفتوح يعالج فيه إطارائنا وزارة المالية على مستوى الإدارة المركزية والمحلية والمصالح القاعدية، مختلف الإشكاليات المتعلقة بالاقتصاد والمالية، وكذا المواضيع والمسائل المتعلقة بالميزانية والجبائية وأملاك الدولة... وغيرها، حيث ستساهم هذه المجلة بشكل ملموس في الرفع من مستوى الأداء لموظفي قطاع المالية وفي إثراء رصيدهم المعرفي.

المديرية
العامة
للضرائب

عصرنة الإدارة الجبائية، من أجل إرساء نمط تسيير أكثر نجاعة

حوار حصري مع

السيرة أمال جبر اللطيف المديرة العامة للضرائب

تطرقت السيدة المديرة العامة للضرائب في هذه المقابلة الصحفية، إلى الاجراء الجديد الخاص بالتسيير القائم على النجاعة مبرزة مختلف الآليات المعتمدة من أجل تنفيذه وكذا دوره في تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة للمالية العمومية

- التزمت المديرية العامة للضرائب باعتماد أدوات عصرية في مجال التسيير وتقييم العمل الإداري من خلال تبني نمط تسيير جديد قائم على النجاعة. هل يمكنكم أن تشرحوا لنا مضمون هذا الاجراء؟

وزارة المالية، الذي يركز على استحداث "ميزانية البرامج" الرامي إلى تعزيز الشفافية في التسيير، تحسين الفعالية والكفاءة وجودة الخدمة المقدمة للمواطنين، تحميل المسؤولية للمسيرين مع وضع نظام لتقييم الأداء على أساس جملة من المؤشرات. باعتبارها طرف معني في القطاع المالي، باشرت الإدارة الجبائية بصفتها العصب المحرك لميزانية الدولة في برنامج عصرنة واسع النطاق يهدف إلى إعادة هيكلة مصالحتها، تبسيط إجراءاتها الإدارية وكذا تحسين نوعية الخدمة الممنوحة للمكلفين بالضريبة لاسيما الرقمية منها.

ج- تماشيا مع توجهات السلطات العليا للبلاد الهادفة الى إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمالية العمومية التي تجسدت على أرض الواقع بدخول أحكام القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية حيز التنفيذ، قامت المديرية العامة للضرائب بتاريخ 21 و 22 ماي لسنة 2023 بتنظيم ندوة سنوية لإطارات الإدارة الجبائية تحت عنوان "التسيير بالنجاعة" متبينة بذلك نهج التسيير القائم على الأداء الموجه نحو بلوغ الأهداف على مدى ثلاث سنوات. يندرج هذا النهج في إطار الاصلاحات المعتمدة من طرف



المديرية الجهوية للضرائب - ورقلة



المديرية الجهوية للضرائب - الجزائر



المديرية الجهوية للضرائب - سطيف

موازة مع ذلك، وباستحداث اجراء التسيير القائم على النجاعة، توجب علينا وضع منظومة فعالة لقياس الأداء وذلك بتحديد الأهداف والمؤشرات الإستراتيجية كمرحلة أولى ثم تنزيلها على المستوى المحلي من خلال وضع أهداف ومؤشرات عملياتية كمرحلة ثانية. ومن أجل بلوغ هذه الغاية، وعملا بتوجهات السلطات العمومية وكذا مخطط عمل وزارة المالية، قمنا بإعداد استراتيجية متعددة السنوات، يتركز مضمونها على المحاور الأساسية التالية:

- 1- توسيع الوعاء الجبائي وإعادة تفعيل التحصيل،
- 2- تبسيط الإجراءات الجبائية وتحسين مناخ الأعمال،
- 3- مكافحة فعالة ضد عدم الامتثال الجبائي.

كل هذه المحاور الاستراتيجية تصبو إلى هدف واحد والمتمثل في تعبئة الإيرادات الجبائية لتمويل الاحتياجات الوطنية لاسيما، ضمان تغطية نفقات التسيير عن طريق الإيرادات الجبائية العادية من جهة، ومن جهة أخرى الإسهام في تعزيز العدالة الجبائية وضمان إعادة التوزيع العادل للثروة الوطنية وكذا توفير مناخ أعمال ملائم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- ما هي العلاقة بين عقد الأهداف والأداء والقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية؟

ج- قبل الإجابة على السؤال لابد أن نشير إلى أن عقد الأهداف والأداء تم تكريسه بموجب التعليمات الوزارية رقم 04 المؤرخة في 11 جوان 2023 المتضمنة تأسيس عقود الأهداف والأداء لهيكل وزارة المالية ولهذا تكمن العلاقة بين القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية وعقد الأهداف والأداء كون أن هذا

الأخير يعتبر وسيلة لتنفيذ أحكام القانون العضوي المذكور. حيث يهدف عقد الأهداف والأداء الى متابعة وتقييم الأنشطة التي تقوم بها المديرية العامة للضرائب في إطار التسيير القائم على الأداء، وذلك بغية تعزيز وتحسين شفافية وفعالية وكفاءة المصالح الجبائية ومساءلة المسيرين عن النتائج التي تم الحصول عليها وكذا قياس هذا الأداء باستخدام مؤشرات النجاعة. في هذا الصدد، تم تخصيص للإدارة الجبائية برنامج تحت عنوان " الضرائب " والذي ينقسم بدوره الى برنامجين فرعيين الأول " الوعاء، التحصيل والرقابة" والثاني " الدعم الإداري". ومن هذا المنطلق وباعتباري مسؤولة البرنامج تم إسنادي رسالة مهام مفضية من طرف السيد وزير المالية، مرفقة بعقد الأهداف والأداء الذي يعتبر التزام لتحقيق الأهداف المحددة للإدارة الجبائية على مدار ثلاث سنوات.



المديرية الجهوية للضرائب - البليدة



المديرية الجهوية للضرائب - الشلف



المديرية الجهوية للضرائب - وهران



المديرية الجهوية للضرائب - بشار



- في إطار تطبيق اجراء التسيير القائم على النجاعة، يتعلق الأمر بحوار التسيير والأهداف المراد تحقيقها والوسائل الواجب توفرها وكذا تقييم المصالح. هل يمكنكم أن توضحوا لنا نطاق كل عنصر من هذه العناصر؟

المركزي، باستحداث مديرية جديدة مكلفة بعصرنة المنظومات المهنية والقيادة والتي أسندت لها مهام إعداد كافة الأدوات الخاصة بالمتابعة وتقييم النجاعة بالتنسيق مع مختلف المديرية المركزية للإدارة الجبائية. تتمثل هذه الأدوات في مختلف الآليات الخاصة بتحديد الأهداف ونظام تقييم النجاعة وكذا متابعة مدى تحقيق الأهداف على أساس لوحات القيادة المعدة على كافة المستويات (المركزي، الجهوي والمحلي).

ج- تعتبر عقود النجاعة آلية لتحقيق فعالية حوكمة الإدارات والمؤسسات العمومية، بحيث يلتزم المسير بتحقيق ما تم الاتفاق عليه من أهداف بين مسؤول البرنامج ومسؤولي الأنشطة. يتم هذا الاتفاق على أساس "حوار التسيير" الذي يعتبر مجالاً للتبادل بين مسؤول البرنامج ومسؤولي الأنشطة والذي من شأنه تمكين الطرفين من مناقشة الأهداف المراد تحقيقها وكذا الإمكانيات والوسائل الواجب توفرها. في نفس السياق وبهدف مساندة هذا التحول، قمنا في إطار مراجعة الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب على المستوى

- سيدتي المديرية العامة، وبصفتكم مسؤولة البرنامج، وفي إطار تجسيد حوار التسيير قمتم مؤخراً بتنظيم سلسلة من الاجتماعات بين الإدارة المركزية وكافة مسؤولي الأنشطة والذي ترتب عنها توقيع رسائل التزام. هل يمكنكم تقديم المزيد من التفاصيل حول هذه العملية؟

ومناقشة مختلف التحديات والاطلاع على الانشغالات وكذا الصعوبات التي تواجهها المصالح الخارجية وذلك من أجل إعداد الوسائل المادية والبشرية الكفيلة بلوغ الأهداف المنشودة. واختمنا كل هاته الاجتماعات بالتوقيع من طرف كافة مسؤولي الأنشطة على رسائل الالتزام لتحقيق الأهداف المسندة إليهم وذلك لفترة ثلاث سنوات.

ج- في إطار تجسيد حوار التسيير قمنا خلال شهر فيفري من سنة 2024 بتنظيم سلسلة أولى من الاجتماعات بواسطة تقنية التحاضر عن بعد جمعت كافة مسؤولي الأنشطة (مديرة كبريات المؤسسات، مدراء الضرائب الولائيين) مع إشراك المدراء الجهويين للضرائب وذلك من أجل مناقشة الأهداف التي يتوجب تحقيقها خلال السنوات (2024-2025-2026). وفي إطار مواصلة نفس الاشغال نظمنا على مستوى مقر وزارة المالية في الفترة الممتدة من 11 إلى 29 أوت 2024 سلسلة أخرى من نفس اللقاءات من أجل التحديد النهائي للأهداف، حيث تم من خلالها عرض الاستراتيجية المنتهجة من طرف المديرية العامة للضرائب



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب



جبايتك



مساھمتك

صرحوا و إدفعوا
ضرائبكم
عن بعد
ببطاقتكم البنكية



امسح هنا

✓ سرعة ✓ سهولة ✓ حماية

التعاون الجبائي الدولي في إطار مبادرة الحزام والطريق (آلية BRITACOM)



السيد أحمد شراري

مكلف بالتفتيش بالمفتشية العامة للمصالح الجبائية
المديرية العامة للضرائب

تدعيم نمو التبادلات الاقتصادية، تطوير الاستثمارات الأجنبية، حل الخلافات الجبائية الدولية، الشفافية ورقمنة الإدارة، لا سيما في ظل قانون الاستثمار الجديد الذي يهدف إلى استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية مع تسهيل إجراءاتها. من هذا المنطلق ونظرا لأهمية الموضوع، ارتأينا التطرق إلى جانب من جوانب التعاون الجبائي الدولي المنتهج من طرف إدارتنا الجبائية، ونستهل الحديث في العدد الأول لهذه المجلة عن إنجازاتها وتطلعاتها في ظل آلية تعاون الإدارة الجبائية لمبادرة الحزام والطريق BRITACOM.

تولي المديرية العامة للضرائب اهتماما بالغاً بالتعاون الدولي وتوطيد علاقتها مع الهيئات والمنظمات الدولية ذات الطابع الجبائي، وذلك حرصاً منها على الاستفادة من تبادل الخبرات والتجارب فيما يخص تسيير الضريبة على الصعيد الدولي، لكي تستجيب للمعايير العالمية وتواكب الممارسات الجبائية الجيدة من أجل تحقيق رؤيتها الاستراتيجية في بناء بيئة ضريبية راقية داعمة للتنمية المستدامة. علاوة عن ذلك، يُترجم التعاون الجبائي الدولي الذي تعكف عليه المديرية العامة للضرائب، حرص الحكومة في تنفيذ خطة عملها التي تشمل جملة من التدابير والآليات من أجل

انضمام الجزائر إلى “آلية BRITACOM”

تجسيدا لتطلعاتها، صادقت المديرية العامة للضرائب على بروتوكول اتفاق إنشاء آلية تعاون الإدارة الجبائية لمبادرة الحزام والطريق BRITACOM، الذي وقعت عليه في سنة 2019 بواسطة سفارة الجزائر ببيكين (الصين)، وهذا تزامنا مع انعقاد المنتدى الأول لمبادرة الحزام والطريق (1st BRITACOF) بمدينة Wuzhen بالصين، حيث يقضي هذا الاتفاق بانضمام الجزائر إلى منظمة BRITACOM، وبذلك أصبحت المديرية العامة للضرائب الجزائرية عضوا مؤسسا بارزا في هذه المنظمة.

ما المقصود بآلية BRITACOM ؟

ما يجب معرفته عن آلية BRITACOM هي أنها اختصار للعبارة الإنجليزية « Belt and Road Initiative Tax Administration Cooperation Mechanism » والتي تُقابل ترجمتها باللغة العربية « آلية تعاون الإدارة الجبائية لمبادرة الحزام والطريق » وهي آلية رسمية غير ربحية من ضمن آليات الحزام والطريق (Belt and Road Mechanisms) التي بادرت بها الصين في سنة 2017 على أنقاض طريق الحرير (Silk Road) الذي أُسس في القرن التاسع عشر، من أجل ربط الصين بالعالم محاولة منها لتعزيز الاتصال الإقليمي واحتضان مستقبل أكثر إشراقاً لتتكون بذلك أكبر مشروع بُنيّة تحتية في تاريخ البشرية¹، ويقع مقر الأمانة العامة لهذه الآلية ببيكين Beijing عاصمة الصين، حيث تهتم بجانب التعاون بين الإدارات الجبائية، وتشارك فيها البلدان والحكومات المنخرطة في مبادرة الحزام والطريق « Juridictions of Belt and Road Initiative » المسماة اختصاراً بـ (BRI) وتعمل على أساس احترام سيادة وقوانين السلطات الضريبية (« TA » Tax Authorities) المنتمية إليها.

مما تتكون آلية BRITACOM ؟

تتكون هذه الآلية من:

مجلس Council of BRITACOM: وهي دائرة صنع القرار في آلية BRITACOM، ويُنتخبُ أحد المدراء العامون (أو ممثله المفوض) للسلطة الضريبية العضو في المجلس، حسب مذكرة التفاهم، رئيساً لهيئة BRITACOM لمدة سنة كاملة يبدأ احتسابها عند استضافة بلده لمنتدى BRITACOF في دورته السنوية العادية، ليعكس بذلك التداول على رئاسة BRITACOM والتمثيل الواسع لها، ويجب ألا يكون لكل سلطة ضريبية عضو (TA) أكثر من شخص واحد يمثلها في المجلس؛

✓ **أمانة Secretariat of BRITACOM:** تُمثّل أمانة هذه الآلية، الكائن مقرها في بكين، مكتب اتصال BRITACOM، مماحمها تدعم العمليات الروتينية للمجلس و BRITACOF و BRITACEG اللتان سنتطرق إليها لاحقاً. حيث يرأس الأمانة العامة الأمين التنفيذي ونائبه لمساعدته في أداء وظائفه وتوَلّي المنصب لنفس المدة، وهما معيّنان من طرف المجلس لمدة ثلاث سنوات ويجوز إعادة تعيينها، كما يمكن لكل عضو TA أو مراقب أن يُعيّن ممثلاً واحداً عنه في الأمانة العامة، بحيث يمكنه العمل إما في المقر بالصين

أو عبر الإنترنت خارج الصين؛

✓ **منتدى BRITACOF:** يُعتبر "منتدى تعاون الإدارات الجبائية في إطار مبادرة الحزام والطريق" Belt and Road Initiative Tax Administration "Forum" المسمى اختصاراً بـ (BRITACOF) حدثاً رسمياً غير ربحي وفرصة سنوية للقاء الدول الأعضاء، ويعقد دورته العادية بصفة دورية أي مرة واحدة في كل سنة، كما يهدف هذا المنتدى إلى إقامة مناقشات دورية وتوفير منصة لتسهيل الحوار وتعزيز التعاون بين إدارات الضرائب وتحسين بناء القدرات للسلطات الضريبية والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية والشركات وغيرها من المهتمين الراغبين في المشاركة والتعاون مع الإدارات الجبائية طيلة انضمامهم في مبادرة الحزام والطريق، بغرض التواصل بشأن المسائل الضريبية والتعبير عن اقتراحاتهم وانشغالاتهم؛

✓ **مجموعة BRITACEG:** تهتم "مجموعة تعزيز قدرات إدارة

الضرائب لمبادرة الحزام والطريق Belt and Road Initiative Tax Administration Capacity Enhancement Group " التي يطلق على تسميتها اختصاراً بـ (BRITACEG) وهي أحد

¹ (الموقع الإلكتروني <https://ar.wikipedia.org/wiki>)

حضوريا وعبر الإنترنت، بخمس لغات على التوالي وهي الصينية والانجليزية والبرتغالية والروسية والعربية، وذلك سعيا منها في تعزيز التعاون الضريبي وترقية قدرة إدارة الضرائب لمعالجة القضايا الجبائية الدولية المعقدة في المناطق التي تشملها BRI؛

المجلة الجبائية BRITJ: تعكف منظمة BRITACOM على نشر مقالات وبحوث عبر المجلة الجبائية الالكترونية لمبادرة الحزام والطريق «Belt and Road Initiative Tax Journal» المسماة اختصارا بـ "BRITJ"، وهي منصة مَهْمَة للتواصل والتعاون بين الإدارات الضريبية الممثلة للحكومات المنتمة لمبادرة الحزام والطريق وحتى خارجها، ومن خلالها يمكن لأعضاء BRITACOM والمهتمين تبادل الأفكار لصياغة وتطوير سياسات وأنظمة ضريبية فعالة، تبادل الممارسات المبتكرة والخبرات القيمة من أجل الوصول إلى آفاق جديدة في حوكمة الضرائب واستكشاف المزيد من الفرص للتعاون والتنسيق في مجال الضرائب لتعزيز نمو التجارة الدولية.

فروع BRITACOM، بمجال التكوين وتعزيز قدرات إدارات الضرائب، عن طريق تقديم برامج ذات مساعدة تقنية وإعداد بحوث وتنظيم دورات تكوينية وندوات وأيام إعلامية ذات طابع جبائي، حضوريا وافتراسيا، لفائدة إطارات إدارات الضرائب للدول الأعضاء؛²

✓ **أكاديميات الضرائب BRITAs:** أنشأت آلية BRITACOM، في سياق التكوين وتعزيز القدرات، شبكة للتكوين مُتَمَثِّلة في أكاديميات للضرائب في مناطق الحزام والطريق Belt and Road Initiative Tax Academies المسماة اختصارا بـ (BRITAs) تحت إدارة وإشراف فرعها المذكور سابقاً، وقد تأسست لحد الآن خمس (05) أكاديميات في كل من بكين Beijing ويانغ شو Yangzhou وماكو Macao (الصين) وأستانا Astana (كازاخستان) والرياض Ryadh (المملكة العربية السعودية)، إذ تُضَمُّ دروساً ومحاضرات،

من هم أعضاء منظمة BRITACOM والمتعاملين معها ؟

تشمل منظمة BRITACOM ستة وثلاثين (36) سلطة ضريبية مُمَثِّلة للدول والحكومات المنتشرة عبر القارات الخمس من بينها الجزائر، كما تتعاون هذه المنظمة مع ملاحظين دوليين وتتقاسم الخبرة مع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية غير الحكومية ذات الطابع الاقتصادي والمالي والجبائي ومكاتب الخبرة ذات الصيت العالمي، على سبيل المثال لا الحصر صندوق النقد الدولي (FMI)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، المكتب الدولي للوثائق الجبائية (IBFD)، مركز الجبائية الدولية والاستثمار (ITIC)، منتدى إدارات الضرائب لدول غرب إفريقيا (WATAF)، مركز إدارات الضرائب لأمريكا الوسطى (CIAT) وغيرها³.

استراتيجية آلية BRITACOM

تروم آلية BRITACOM، حسب استراتيجيتها المحددة في قانونها الأساسي، تسهيل التجارة والاستثمار، تدعيم النمو الاقتصادي لحكومات BRI والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي حددتها الأمم المتحدة في أجندتها لآفاق سنة 2030. على صعيد آخر، تلتزم آلية BRITACOM بالمساهمة في تعزيز التعاون بين الأطراف المنطوية تحت لوائها وبذل الجهود الحثيثة للمساهمة في خلق بيئة جبائية ملائمة للنمو، تستفيد منها حكومات مبادرة الحزام والطريق (BRI) والاقتصاديات الأخرى السائرة في طريق النمو، من خلال

(3) الرابط الإلكتروني الرسمي: <https://www.britacom.org/jzqk/council>

(2) الموقع الإلكتروني الرسمي لآلية تعاون الإدارة الجبائية في إطار مبادرة الحزام والطريق

<https://www.britacom.org/jzqk/britacom>:BRITACOM

تقاسم أفضل الممارسات فيما يتعلق باحترام سيادة القانون، تحسين الأمن الجبائي، تسريع تسوية الخلافات الجبائية، تحسين الخدمات الجبائية لفائدة المكلفين بالضريبة، وتعزيز القدرات الجبائية للإدارات.

الإنجازات التي حققتها المديرية العامة للضرائب من خلال هذا التعاون

عززت المديرية العامة للضرائب تواجدتها على الصعيد الدولي بفضل آلية BRITACOM وقد كان حضورها قوياً ومشرفاً مما أكسبها احتراماً وتقديراً من طرف نظرائها وهو ما انعكس بالإيجاب على سمعتها الدولية، ويتضح ذلك من خلال مساهمتها الفعالة في مختلف الأنشطة التي تنظمها BRITACOM، من منتديات وندوات وأيام موضوعاتية عبر تقديم العروض حول سياستها وأنظمتها الجبائية والإدلاء بتدخلات والتعبير عن آرائها وانشغالاتها ووجهات نظرها حول القضايا الجبائية الراهنة، سواء كان ذلك حضورياً أو عن طريق تقنية التحاضر عن بعد، فضلاً عن مشاركة إدارتها في الدورات التكوينية، حضورياً وعبر الانترنت، التي تنظمها مجموعة BRITACEG المنوه بها سابقاً، والهادفة إلى تعزيز بناء القدرات، وفيما يلي جملة إنجازاتها:

1- المنتديات:

شاركت المديرية العامة للضرائب لحد الآن في أربع (04) منتديات نوجز مُجريات أشغالها ومخرجات جلساتها كالتالي:

• المنتدى الأول لمبادرة الحزام والطريق (1st BRITACOF)، المنعقد من 18 إلى 20 أفريل 2019 بمدينة Wuzhen بجمهورية الصين:



وهو المنتدى الذي شهد الإعلان الرسمي عن ميلاد منظمة BRITACOM والتوقيع على مذكرة تفاهم للانضمام إليها من طرف الدول والحكومات الأعضاء من ضمنها الجزائر كما أشرنا إليه سابقاً، أين تم الاتفاق على تسليم راية رئاستها إلى جمهورية الصين الشعبية لمدة سنة (01) واحدة، وقد جمع هذا الحدث أكثر من 350 مشارك، ممثلين عن 85 سلطة ضريبية دولية و16 منظمة عالمية وعدد من الأكاديميات والهيئات الاقتصادية

والتجارية العالمية، وخلص هذا اللقاء إلى تبني خطة عمل Wuzhen (2019-2021)، حيث توصل الأعضاء إلى توافق في الآراء بشأن بناء بيئة ضريبية مواتية للنمو في ظل احترام سيادة القوانين الضريبية؛ تسريع وتيرة تسوية النزاعات الضريبية؛ الرفع من الأمن الجبائي؛ تبسيط الامتثال الضريبي؛ ورقمنة الإدارة الضريبية وتعزيز قدراتها.

• المنتدى الثاني لمبادرة الحزام والطريق (2nd BRITACOF)، الافتراضي التفاعلي، المنعقد من 07

إلى 09 سبتمبر 2021 بكازاخستان: تسلمت الدولة المنظمة "اللجنة الوطنية للمداخيل بوزارة المالية لكازاخستان"، من خلال هذا المنتدى، شارة رئاسة منظمة BRITACOM من طرف جمهورية الصين المنتهية عُهدتها، حيث شهد هذا المنتدى مشاركة رؤساء

ومثلي السلطات الضريبية لواحد وستون (61) دولة، بما فيها الجزائر ممثلة من طرف المديرية العامة للضرائب، بالإضافة إلى ممثلي المنظمات الدولية والأقطاب الجامعية، وقد تم تنظيمه افتراضيا بسبب تداعيات جائحة كورونا 2019.

نظمت الطبعة الثانية لهذا المنتدى، تحت موضوع «رقمنة الإدارة الجبائية»، وكان الغرض من ذلك تسهيل إقامة إدارة ضرائب رقمية في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة (NTIC)، عبر تعزيز التبادل والتعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق (BRI) والمساهمة في الانعاش الاقتصادي العالمي عن طريق تعزيز قدرات الإدارات الجبائية، حيث تم نشر التقارير النهائية، وفقاً لخطة عمل Wuzhen (2019-2021) المذكورة سالفاً، والتي تمحورت حول المواضيع التالية: ترشيد الامتثال الضريبي؛ رقمنة الإدارة الجبائية؛ تعزيز قدرات الإدارة الجبائية؛ تسريع حل الخلافات الجبائية؛ واحترام السيادة والأمن القانونيين، وقد اتفق أعضاء المنظمة في الختام على خطة عمل نور سلطان (2022-2024)، التي ارتكزت أهم بنودها على:

- تبني التكنولوجيات الجديدة المتطورة لتعزيز عصنة ورقمنة الإدارة الجبائية، من أجل ترسيم معالم التطور المستقبلي لـ BRITACOM؛
- مواصلة مبدأ التشاور الموسع؛ الانخراط في مبدأ التعاون راجح-راجح؛ الانفتاح؛ الإدماج؛ التكوين المتبادل؛ وبذل الجهود لخلق بيئة جبائية ملائمة للنمو.

- التعريف بتوجه BRITACOM وتحديد أولوياتها من أجل تسهيل تميمتها المستقبلية؛ والتأكيد على أهمية تعزيز تعاونها مع المنظمات الدولية.

○ المنتدى الثالث لمبادرة الحزام والطريق (3rd BRITACOF)، الذي احتضنته عاصمة الجزائر من 19 إلى 21 سبتمبر 2022

حظيت الجزائر ممثلة بالمديرية العامة للضرائب باستضافة المنتدى الثالث لمبادرة الحزام والطريق (3rd BRITACOF)، أين تشرفت السيدة أمال

عبد اللطيف، المديرية العامة للضرائب، بتسلم لواء رئاسة منظمة BRITACOM لعهدتها كاملة (2023/2022) من طرف نظيرها الكازاخستاني منظم الدورة السابقة المنتهية عُهدته، حيث شهد هذا الحدث تنظيمًا ناجحاً بامتياز بمشاركة ستون (60) منخرطاً حضورياً ومثلي (200) مشارك عبر تقنية التحاضر عن بُعد، بصفتهم ممثلين عن السلطات الضريبية الأعضاء في BRITACOM والمنظمات الدولية، إضافة إلى ال خبراء الدوليين المتعاملين معها. توسّم هذا المنتدى بعنوان "تعزيز قدرات الإدارات الجبائية بعد جائحة كوفيد 19"، ونظراً للظروف الاستثنائية التي عاشتها بلدان العالم قاطبة في ظل وباء كورونا، تمثلت الأهداف التي سعى إليها المشاركون في تبادل الممارسات الجيدة للدول الأعضاء، كالتكوين عن بُعد



وتنوع العروض والخدمات لفائدة موظفي الإدارات الجبائية، وقد تخلت الأيام الثلاث (03) للمنتدى، حلقات نقاش، حول مواضيع التخطيط الاستراتيجي وتقنيات المعلومات لتعزيز قدرات الإدارات الجبائية، لا سيما التكوين طوال المسار المهني للموظفين وتكوين المكونين؛ تقاسم تجارب المنظمات الدولية (IOs)؛ والحوار حول جباية الشركات والصناعة، كما تكللت نتائج أشغال هذا المؤتمر باستخلاص التوصيات من قبل الدول الأعضاء تهدف أساسا إلى تحسين أدائها مع المساهمة في التنمية الاقتصادية.



○ المنتدى الرابع لمبادرة الحزام والطريق (4th BRITACOF)، الذي انعقد بمدينة تبليسي عاصمة جورجيا من 11 إلى 13 سبتمبر 2023

نظّم هذا المنتدى من طرف إدارة المداخل الجبائية التابعة لوزارة المالية لدولة جورجيا تحت موضوع "تحسين البيئة الضريبية"، الذي شهد تسليم الرئاسة السنوية لمنظمة BRITACOM من طرف الجزائر ممثلة بالسيدة أمال عبد اللطيف، المدير العام للضرائب، الرئيسة السابقة لذات الهيئة إلى نظيرها الجورجي، وقد حظيت الدورة بمشاركة أكثر من 300 مدعو حضوريا وعن بُعد، من بينهم 25 مديرا عاما ونائبا للسلطات الضريبية من 32 دولة وممثلين عنهم. كما شهد هذا الحدث مشاركة خبراء من 10 منظمات دولية ومكاتب خبرة مشهورة عالميا، حضوريا وعن بُعد.

تجدر الإشارة إلى أن من بين الأهداف التي ناشد بها المشاركون في هذا المنتدى هي توحيد الرؤى وتبادل الأفكار فيما يتعلق بتحسين البيئة الضريبية، وتعزيز قدرات إدارة الضرائب للسلطات الضريبية المنطوية تحت لواء مبادرة الحزام والطريق (BRI)، بالإضافة إلى المساهمة في تسهيل الانعاش الاقتصادي العالمي، ومن بين المخرجات الرئيسية التي خلص إليها الملتقى هي تطوير واعتماد خطة عمل لتحسين البيئة الضريبية (2023-2025)، وذلك عبر ترقية التعاون في الجوانب التالية :



■ بناء قاعدة قانونية صلبة لبيئة ضريبية وترقية التكنولوجيا الرقمية على نطاق أوسع، مع تحسين المعلومات والاتصالات البينية للسلطات

الضريبية، وتعزيز تنسيق المعلومات مع دوائر حكومية أخرى؛

■ إضفاء المزيد من الشفافية في المعلومات الضريبية؛ تدعيم تبسيط التصريحات الضريبية، تحسين إجراءات دفع الضرائب وإيداع التصريحات الجبائية؛

■ تقليص الوقت اللازم لمعالجة المسائل الضريبية، توضيح حقوق والتزامات دافعي الضرائب، وتحسين قدرات موظفي الضرائب؛

■ إثراء محتوى إدارة الضرائب وتنوع أشكال أنشطتها وفهم مختلف اهتماماتها ومتطلباتها خدمةً للمؤسسات الصناعية والشركات التابعة لها؛

■ جعل نظام المناهج الدراسية لمجموعة تعزيز قدرات إدارة الضرائب في إطار مبادرة الحزام والطريق (BRITACEG) هو المنتج الرائد لمنظمة BRITACOM وتحسين تصميم المناهج الدراسية مع تخصيص فرق تدريس رفيعة المستوى، من أجل توفير منتجات معرفية عالية الجودة لموظفي الضرائب.

في الأخير، أُعلن عن تسليم لواء رئاسة منظمة BRITACOM إلى المفوض العام لإدارة المداخل التابعة لهونج كونج "الصين" خلال دورة المنتدى الخامس لمبادرة الحزام والطريق (5thBRITACOF) الذي عقد ببلاده في أواخر شهر سبتمبر 2024 .

○ **المنتدى الخامس لمبادرة الحزام والطريق (5th BRITACOF)، — هونج كونج (الصين) من 24 إلى 26 سبتمبر 2024**



تلقت المديرية العامة للضرائب دعوة رسمية من نظيرتها "إدارة المداخل لهونج كونج-الصين (Inland Revenue Department IRD Hong-Kong "China") لأجل حضور أيام 24 و25 و26 من شهر سبتمبر 2024، فعاليات المنتدى الذي شهد تسليم مهام رئاسة منظمة BRITACOM إلى إدارة IRD هونج كونج "الصين" من طرف نظيرتها بجورجيا المنتهية عُهدتها، و جمع هذا الحدث العالمي السلطات الضريبية للدول الأعضاء في المنظمة إلى جانب المنظمات الدولية والخبراء الجبائين وممثلي الشركات العالمية، والغرض من ذلك إنشاء منصة تواصلية لرفع التحديات الجبائية الناشئة وتعزيز أفضل الممارسات، مع عرض التقدم الذي أحرزه الأعضاء في إنجاز المهام المعلن عنها في خطة عمل نور سلطان (2022-2024) المتعلقة بالأمن الجبائي؛ رقمنة الإدارة الجبائية؛ تحسين البيئة الجبائية؛ وتعزيز قدرات إدارة الضرائب.

2- دورات تكوينية وملتقيات

شاركت إدارات المديرية العامة للضرائب، في عديد البرامج التي أعدتها .BRITACOM

خصوصية المتابعة الجزائية لجريمة الغش الجبائي



السيد مراد عوار

مدير فرعي للمنازعات القضائية - مديرية المنازعات
المديرية العامة للضرائب

لقد منح المشرع الجزائري لإدارة الضرائب صلاحيات حصرية في متابعة جريمة الغش الجبائي، وبذلك قيّد حرية النيابة في تحريك الدعوى العمومية في هذا المجال، مشترطا في تحريكها ضرورة إيداع شكوى من طرف إدارة الضرائب. ولا شك أنّ هذا الاستثناء الذي خُصّت به المتابعة الجزائية لجريمة الغش الجبائي دون سواها من الجرائم الأخرى المشابهة لها في الطبيعة والنوع، يستمد أساسه مما يلي:

طبيعة النظام الجبائي

النظام الجبائي نظام تصريحي يقوم على الالتزامات الجبائية التي تفرض على المكلف بالضريبة تقديم تصريحاته الجبائية إراديا أمام مصلحة الضرائب المختصة، تطبيقا للأحكام المنصوص عليها بموجب القوانين الجبائية. فضلا عن ذلك، فإنّ القانون الجبائي يضمن للمكلفين بالضريبة الحق في تعديل التصريحات الجبائية ومراجعتها، تحت طائلة فرض غرامات جبائية.

وبمقابل ذلك، تقوم إدارة الضرائب بالمراقبة الدورية والمستمرة للتصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، وفي حالة اكتشافها لأخطاء أو إثباتها لوقائع غير صحيحة، تقوم بدعوة المعني لتصحيح وضعيته وتقديم الإثباتات الكفيلة بتبرير النقص أو الخطأ في التصريحات، احتراماً لمبدأ الوجاهية.

وإن لم يتم المعني بتقديم التبريرات اللازمة في الوقت المحدد لها، تقوم الإدارة الجبائية بتسوية وضعيته الجبائية، مع فرض غرامات جبائية تتناسب مع درجة الإغفال أو النقص المسجل في التصريح.

غير أنّه إذا توصلت إدارة الضرائب إلى أنّ المكلف بالضريبة قام بأعمال تدليسيه من أجل التملص في إقرار وعاء الضريبة أو تصفيته أو دفعها، تلجأ إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير، من أجل ردع مرتكبي هذا النوع من الغش، تتمثل فيما يلي:

- الاستبعاد من الاستفادة من الامتيازات الجبائية والجمركية المرتبطة بترقية الاستثمار؛
- الاستبعاد من الاستفادة من التسهيلات الممنوحة من الإدارات الجبائية والجمركية والتجارة.

- فرض غرامات جبائية مشددة، قد تصل نسبتها إلى 100% من مبلغ الضرائب والحقوق المتملص منها.
- التسجيل في البطاقة الوطنية لمرتكبي المخالفات التدليسية: والذي يترتب عليه:

مصالح مختصة وصلاحيات واسعة في مجال معاينة وإثبات الغش الجبائي

فضلا عن التنظيم الهيكلي لإدارة الضرائب وما يتضمنه من مصالح وهيكل كفيلة بضمان تغطية شاملة ونوعية مختلف فئات المكلفين بالضريبة، وكذا الكفاءة المهنية التي يزر بها أعوان الضرائب لاسيما المحققون منهم، فإن التشريع الجبائي وضع تحت تصرف مصالح الضرائب وسائل وآليات فعالة، تمكن أعوانها من معاينة كل أشكال التهرب والغش الجبائيين، تتمثل فيما يلي:



ج- تلقي المعلومات من مختلف الإدارات عن المتعاملين والمكلفين بالضريبة بخصوص معاملاتهم التجارية مع الزبائن والموردين (كشوف المعلومات، كشف الربط، ...).

د- الحق في الاطلاع على كل البيانات الخاصة بالملفات المتواجدة على مستوى النيابة العامة (المادة 47 من قانون الإجراءات الجبائية).

ب- مملسة حق الاطلاع: خلافا لباقي القطاعات تملك إدارة الضرائب، حق الاطلاع على الوثائق والمستندات لدى جميع إدارات الدولة والولايات والبلديات والمؤسسات العمومية، والمؤسسات المالية والخاصة وجميع المكلفين بالضريبة.

أ- مملسة مختلف أنواع المراقبة الجبائية: المتمثلة أساسا في مراقبة التصريجات والوثائق، التحقيق في المحاسبة، التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة، مراقبة تقييمات التنزل عن الأملاك، إضافة إلى المراقبة المنجزة من طرف الفرق المختلطة "ضرائب - جرك - تجارة".

قوانين وعقوبات خاصة

المخالفات المرتكبة من أجل التهرب في أداء التزاماتها، وبالتالي اختلاف أساليب مكافحتها وآليات ردعها وكذا العقوبات المطبقة بشأنها.

وفي هذا المجال، تجدر الإشارة إلى أن كل قانون من هذه القوانين، على حدى، تناول الالتزامات الجبائية المفروضة في نوع معين من الضرائب، ثم أقر الجزاءات المترتبة عن مخالفة هذه الالتزامات، انطلاقاً من الغرامات الجبائية وصولاً إلى العقوبات الجزائية التي تتناسب وطبيعة كل مخالفة.

نظراً لخصوصية وتعقيد المادة الضريبية وتشعب مجالاتها، فقد أفردها المشرع بخمسة (05) قوانين خاصة، مستقل الواحد منها عن الآخر بمادة ضريبية تختلف عن غيرها، إضافة إلى قانون سادس ينظم إجراءاتها.

إنّ افراد كل قانون جبائي من القوانين الخمس، يتناول مادة ضريبية مستقلة، فرضته الطبيعة القانونية لكل نوع من أنواع الضرائب، سواء في مجال تطبيقها، تصفيتها وتحصيلها أو بالنسبة للأشخاص والنشاطات والأعمال الخاضعة لكل نوع من أنواعها، وهو ما ترتّب عليه بالضرورة التباين في أنواع



اختصاص القاضي الإداري بالفصل في المنازعة الضريبية

تخضع تصرفات الإدارة الجبائية لرقابة القاضي الإداري، باعتباره الجهة المقومة والمصوّبة لأعمال الإدارة، وبالتالي يمكن للمكلف بالضريبة عرض نزاعه على القاضي الإداري بعد استيفاءه لشرط التظلم المسبق أمام إدارة الضرائب، ممّا قد يُفضي إلى مراجعة الضريبة أو تعديلها أو حتى إلغائها، وبالتالي فض المنازعة الضريبية. وفي هذا الإطار، يجدر لفت الانتباه إلى أنّه وخلافاً لمختلف الجرائم المالية والاقتصادية كجرائم تبييض الأموال، والاختلاس والفساد والجرائم الجمركية وجرائم التهريب، التي تدخل ضمن الاختصاص الحصري للقاضي الجزائي، فإن جريمة الغش الجبائي قد تعرض على القاضي الإداري موازاة مع عرضها على القاضي الجزائي، ومثال ذلك أن تقوم إدارة الضرائب بتسوية جبائية بموجب جدول ضريبي مثقل بغرامات متعلقة بالأعمال التدليسية،

وبناء عليه تقوم بإيداع شكوى جزائية بسبب الغش الجبائي، وفي الوقت ذاته يقوم المكلف بالضريبة بعرض نزاعه أمام القاضي الإداري (بعد استيفاءه للشروط المتعلقة بالآجال القانونية والطعن المسبق)، وبالتالي تصبح قضية التسوية الجبائية برمّتها، بما فيها الغرامات المتعلقة بالأعمال التدليسية، بين أيدي القاضي الإداري الذي يفصل فيها بغض النظر عن مآل القضية الجزائية المرفوعة بسبب الغش الجبائي، باعتباره صاحب الولاية العامة والاختصاص الحصري بالفصل في النزاع الضريبي، (الحكم الجزائي لا يقيّد القاضي الإداري في المواد الضريبية، لأن الخصومة الجبائية من الاختصاص المانع للقاضي الإداري ... قرار مجلس الدولة رقم 20/173814).

اقتران المتابعة الجزائية بضرورة استصدار الرأي المطابق للجنة الجهوية للمخالفات الجبائية

مما يميز المتابعة الجزائية في مجال الغش الجبائي أنه لا يمكن لمدير الضرائب بالولاية، بصفته المؤهل بذلك، أن يقوم بإيداع شكوى جزائية إلا بعد حصوله على رأي مطابق من قبل اللجنة الجهوية للمخالفات الجبائية، وهذا باستثناء المخالفات المرتكبة في مجالي الضرائب غير المباشرة وحقوق الطابع.

تقديم الدعوى العمومية في مجال الغش الجبائي

لبداية احتساب فترة تقادم الجريمة، والمنصوص عليها بموجب قانون الإجراءات الجزائية، لا سيما المادتين 7 و 8 منه. كما أن الفترة الممتدة بين عرض اقتراح الشكوى على اللجنة الجهوية للمخالفات الجبائية وتاريخ صدور رأيها بشأن المتابعة الجزائية، توقف التقادم.

تُكثف جريمة الغش الجبائي على أساس جنحة، استنادا لمختلف الأحكام الجبائية المنظمة للعقوبات الجبائية، على غرار أحكام المادة 303 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتتقادم بمرور ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ نشوء الدين الجبائي (تأسيس الضريبة)، وهذا خلافا لبعض الجرائم الخاصة التي لا تتقادم، وخلافا أيضا للقواعد العامة المنظمة

حق إدارة الضرائب في سحب الشكوى

إنّ سحب الشكوى المنصوص عليه بموجب قانون الإجراءات الجبائية، يستند إلى المبدأ القانوني المنصوص عليه في القانون العام، الذي يقضي بإمكانية سحب الشكوى إذا كانت هذه الأخيرة شرطا للمتابعة. (المادة 6 من قانون الإجراءات الجزائية). فضلا في ذلك، فإنّ حق إدارة الضرائب في سحب الشكوى، قد يستمد قوته القانونية من تواجد النزاع الضريبي المطروح أمام القاضي الإداري بموازاة النزاع الجزائي، وهو ما قد يؤدي إلى إدانة الشخص جزائيا بسبب الغش الجبائي، ثم إلغاء القاضي الإداري للجدول الضريبي الذي أسس الضريبة، أو إلغاء الغرامات التدليسية فقط وإعادة حسابها على أساس النسبة العادية 25% (قرار مجلس الدولة رقم 16/099465)، وهي الحالة التي تقتضي، بالضرورة، سحب الشكوى أين يسري أجل تقادم الدعوى العمومية ابتداء من تاريخ اقتراح الجريمة.

أثر رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي



السيد رمزي علوان،
مدير فرعي للتحصيل
مديرية الولاية للضرائب فنشلة

السيدة هدى معرف،
مفتش رئيسي للضرائب،
مديرية الولاية للضرائب أم البواقي

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، أصبحت رقمنة الإدارة الجبائية ضرورة ملحة لتعزيز كفاءة وفعالية عمليات التحصيل الضريبي حيث تعمل الرقمنة على تحويل العمليات التقليدية المعقدة التي تواجه صعوبات، كالتأخير في التحصيل، والأخطاء البشرية، ومتابعة حالات التهرب الضريبي، إلى أنظمة رقمية متقدمة تساهم في تبسيط الإجراءات وتسريعها، وتقليل الأخطاء، وتعزيز الشفافية والمساءلة وتوفير الوقت والجهد. وعلى ضوء ما سبق، يمكن طرح التساؤل التالي:



إلى أي مدى تساهم رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين كفاءة وفعالية
عملية التحصيل الضريبي وتقليل التهرب الضريبي؟

أهداف الدراسة:

- تحديد الفوائد المحتملة لرقمنة العمليات الجبائية في زيادة سرعة ودقة التحصيل الضريبي مع التركيز على تقليل التهرب الضريبي، وتسهيل الإجراءات للمكلفين بالضريبة وزيادة الشفافية والمراقبة؛
- اكتشاف التحديات والعقبات التي تواجه الإدارة الجبائية في عملية الرقمنة، واقتراح الحلول والاستراتيجيات لتطوير النظام الجبائي الرقمي بما يعزز من كفاءة وفعالية الأداء الضريبي

التأصيل النظري لرقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي

تسعى الإدارة الجبائية جاهدة إلى أداء مهامها في تحصيل الإيرادات العامة، إلا أن انتشار ظاهرة التهرب الضريبي قد كشف عن محدودية القدرات الإدارية التقليدية في مواجهتها. ولذا، فقد أصبحت الحاجة ملحة لإيجاد حلول مبتكرة، فكان اللجوء إلى رقمنة الإدارة الجبائية، خياراً استراتيجياً لتعزيز كفاءة الإدارة الجبائية لاسيما لتوسيع القاعدة الجبائية و لرفع التحصيل الجبائي و التغلب على التحديات التي يفرضها النمو الاقتصادي والتغيرات التكنولوجية المتسارعة. وسوف يوضح البحث في التأصيل النظري مفهوم التحصيل الضريبي وماهية رقمنة الإدارة الضريبية، والعوامل المؤثرة في نجاح التحول الرقمي وعصرنة آليات التحصيل الجبائي.

ماهية رقمنة الإدارة الضريبية والتحصيل الضريبي

1-3 مفهوم التحصيل الضريبي: التحصيل الضريبي هو مجموعة العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية والضريبة المطبقة في هذا الإطار .

2-3 تعريف رقمنة الإدارة الجبائية: تعني رقمنة الإدارة الجبائية استخدام التكنولوجيا والأدوات الرقمية لتحسين وتبسيط إجراءات الإدارة الضريبية، حيث تهدف إلى تحسين كفاءة وفعالية العمليات الضريبية وتقليل الأخطاء والتلاعب في البيانات الضريبية. وتتضمن رقمنة الإدارة الجبائية العديد من العمليات مثل تسجيل الضرائب، وتقديم التصريحات الضريبية، وتحصيل الضرائب، ومتابعة التحقيقات الضريبية. فاستخدام التكنولوجيا، يمكن الإدارات الضريبية من تحسين التحصيل الضريبي، ومراقبة الامتثال الضريبي، وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين .

من خلال هذه الأهداف، تسعى الإدارة الجبائية إلى بناء نظام جبائي أكثر كفاءة وشفافية وعدالة، يعزز النمو الاقتصادي ويخدم المجتمع بشكل أفضل.



عوامل نجاح رقمنة الإدارة الضريبية

تمثل عوامل نجاح رقمنة الإدارة الجبائية في عدة جوانب، من بينها: ⁴

- التدريب والتأهيل: تدريب الموظفين على استخدام الأنظمة الرقمية بشكل فعال وتوفير دعم فني مستمر؛
- القوانين والتشريعات: وجود قوانين وتشريعات تدعم التحول الرقمي وتضمن حماية البيانات وحقوق المستخدمين؛
- التواصل مع المكلفين بالضريبة: تعزيز التواصل مع المكلفين بالضريبة وتوعيتهم بفوائد استخدام الأنظمة الرقمية وتسهيل العمليات الضريبية لهم؛
- التوافقية بين الأنظمة: تحقيق التوافقية بين مختلف الأنظمة الرقمية والبرامج المستخدمة بشكل سلس ودقيق لتحسين وتسريع التسيير؛

- البنية التحتية التكنولوجية: توفير أجهزة وشبكات اتصال عالية السرعة ومؤمنة لضمان استمرارية العمليات الرقمية وسهولتها؛

- الأمن السيبراني: حماية البيانات الحساسة من خلال تطبيق أحدث إجراءات الأمن السيبراني لمواجهة التهديدات الإلكترونية.

- الابتكار والتحسين المستمر: اعتماد منهجية التحسين المستمر وتبني الابتكارات التكنولوجية الجديدة لتطوير وتحسين الخدمات الرقمية المقدمة؛

- إدارة التغيير: إدارة عملية التغيير بشكل فعال لضمان تبني الموظفين والمستخدمين للأنظمة الرقمية الجديدة.

بالتالي، تحقيق هذه العوامل يمكن أن يسهم بشكل كبير في نجاح رقمنة الإدارة الجبائية وتحقيق أهدافها المنشودة.

⁴ توفيق مسون، محو بوعالم، التحول الرقمي لإدارة العامة: الافاق والإكراهات المصاحبة، مجلة السياسة العالمية، المجلد 07، العدد 03، 2023، ص: 281.

عصرنة آليات التحصيل الجبائي

تسعى السلطات العمومية في كل دول العالم لتعزيز مواردها المالية ويشمل ذلك تطوير آليات تحصيل الضرائب والرسوم⁵، ومن بين أهم الإجراءات المتبعة في هذا الصدد، رقمنة الإجراءات الجبائية، حيث تساهم الرقمنة في توسيع قاعدة الخاضعين للضريبة، وتعزيز كفاءة الإجراءات الجبائية القائمة، وفتح آفاق جديدة لتطويرها.

■ البوابة الإلكترونية لطلب رقم التعريف الجبائي: هي منصة إلكترونية تتيح للمواطنين أو الشركات

تقديم طلباتهم للحصول على رقم جبائي عبر الإنترنت كما تسمح للمكلف بالتأكد من رقم تعريفه الجبائي والهدف من هذه الخدمة هو تسهيل عملية الحصول على الرقم الجبائي، ربحاً للوقت، وتبسيطاً للإجراءات الإدارية.

■ البوابة الإلكترونية للتصريح والدفع "جبائتك": وهي عبارة عن فضاء موجه للمكلفين، خاص ومؤمن، يوفره

النظام المعلوماتي "جبائتك"، الذي تم إطلاقه رسمياً في مركز الضرائب لباب الزوار في 07 ماي 2017، وتعمل إدارة الضرائب على نشره و تعميمه عبر التراب الوطني، على مستوى مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب وفقاً لوتيرة استلام الهياكل الجديدة.

■ البوابة الإلكترونية للتصريح والدفع "مساهمتك": تتيح هذه الخدمة للمكلفين بالضريبة تسوية كل التزاماتهم الجبائية

عبر الانترنت ومباشرة عملية التصريح والدفع عن بعد، عبر البطاقة الذهبية، بطاقة الدفع عبر البنوك (CIB)، أو التحويل البنكي، وهذا بالنسبة لكل الأشخاص سواء الخاضعين للنظام الحقيقي أو نظام الضريبة الجزافية الوحيدة التابعين للمصالح الغير مجهزة بالنظام المعلوماتي "جبائتك".

⁵ موقع المديرية العامة للضرائب www.mfdgi.go

الرقمنة على مستوى الإدارة الجبائية

لكي تحقق المديرية العامة للضرائب أهدافها الإستراتيجية تطلب الأمر منها تطوير تطبيقات للتسيير حديثة تنكيف ومتطلباتها الحالية، والتي نجد من بينها نظام تسيير الملفات SGF والنظام جبائتك وكذلك استعانت بتكنولوجيا الشبكات من خلال فتح فضاء للمكلفين بالضريبة مما سيساعد على التسيير الإلكتروني لمختلف المنظومات الجبائية.

1. نظام التسيير الجبائي SGF: طورت المديرية العامة للضرائب نظام التسيير الجبائي SGF، والذي يمكن اعتباره كحل لتحسين تسيير مختلف العمليات والإجراءات الجبائية على مستوى المصالح القاعدية للمديرية العامة للضرائب التي تتعلق بالملف الجبائي، في انتظار نشر النظام المعلوماتي جبائتك. يتميز هذا النظام بالعديد من المزايا نذكر منها:

✓ درجة كبيرة من الوضوح والشفافية،

✓ قاعدة بيانات متينة،

✓ شبكة داخلية متينة بين مختلف المصالح،

✓ سهولة الممارسة من قبل الأعوان،

✓ سهولة انتقال المعلومة بين مختلف المصالح.

✓ سهولة عمليات تخزين المعلومات والمعطيات،



2. النظام المعلوماتي "جبائتك": هو نظام معلوماتي

مدمج بدأ تطبيقه في 07 ماي 2017. إن أهداف تطبيق النظام المعلوماتي "جبائتك" عديدة ومتشعبة نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ما يلي:

- التحكم الأفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأملاك التي يتوفر عليها هؤلاء وهذا ما يساعد الأعوان الجبائين في عملية الرقابة الجبائية؛

- معالجة معلوماتية (آلية) لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بالضريبة وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم عن بعد، الأمر الذي يجعل من عملية التحصيل الضريبي متطور وتم عن طريق الدفع الإلكتروني؛

- التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة، وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاح بصفة عاجلة وآلية؛ يستند كلا من النظامين على تكنولوجيا الاتصال فهما يتطبقان من حيث عمليات تصفية الوعاء الضريبي وتحصيل الضرائب والرسوم إلا أن الاختلاف يكمن أولاً في حيز المجال

الوظيفي و الذي يعتبر ضيقا نسبيا بالنسبة لنظام التسيير الجبائي (SGF) مقارنة مع النظام المعلوماتي جبايتك ، و ثانيا في الخصائص التقنية الهندسية في عملية النشر على مستوى المصالح الجبائية.

ان النظام المعلوماتي "جبايتك" هو نظام متكامل يشمل كل الإجراءات والعمليات الجبائية لاسيما خدمات تصريح ودفع الضرائب والرسوم عن بعد. يتبين من خلال ما تقدم أن رقمنة الإدارة الضريبية تلعب دورا حاسما في تحسين أداء التحصيل الضريبي من خلال تعزيز الكفاءة، زيادة الشفافية، ومكافحة التهرب الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية، حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها نظرية ومنها تطبيقية وتمثل أهمها فيما يلي:

- ستساهم الرقمنة في تكوين قاعدة معطيات صلبة ودقيقة لجميع المكلفين بالضريبة مما يساعد في تحسين الأداء الضريبي والرفع من كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر.

- الانتقال من الشكل التقليدي للدفع إلى الشكل الإلكتروني سيساهم في القضاء على كل أشكال البيروقراطية، وتسهيل المعاملات وتحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف بالضريبة،

- التحول الرقمي للإدارة الجبائية خيار حتمي وضرورة ملحة فرضتها البيئة التكنولوجية الحديثة، مما يساعد على المحافظة على أموال الخزينة العمومية من كل أشكال التهرب الضريبي،

تعرفوا على الخدمات الرقمية
لتصريح ودفع الضرائب
والرسوم عن بعد

ع
ص
المراد: العامة للضرائب



امسح هنا

يوم إعلامي: الإطلاق الرسمي للمنصة الرقمية الجديدة « طابعكم » للدفع الإلكتروني للطابع الجبائية واستخراجها عبر الأنترنت نقطة نوعية في التحول الرقمي للإدارة الجبائية



شهد قطاع المالية إطلاق المنصة الرقمية الجديدة "طابعكم" لدفع حقوق الطوابع الجبائية عن بعد في 08 أوت 2024، في خطوة مهمة نحو التحول الرقمي للخدمات المقدمة من طرف الغدارة الجبائية و تسهيل الإجراءات على المواطنين والمؤسسات مما يساهم في بناء دولة حديثة تعتمد على التكنولوجيا والابتكار في تقديم خدماتها للمواطنين. ويأتي هذا الإطلاق تماشياً مع التوجهات الإستراتيجية الرقمية للسلطات العليا، والتي تهدف إلى تقديم خدمات حكومية رقمية، ذكية وسلسة .

عرف هذا الحدث الذي ترأسه وزير المالية، السيد لعزیز فايد، بمعية المديرية العامة للضرائب، السيدة أمال عبد اللطيف، حضور نخبة من كبار المسؤولين، من بينهم السيد وزير البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، المحافظة للمحافظة السامية للرقمة، وسيط الجمهورية، ممثلاً عن وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، المدير العام للعصرنة والوثائق والأرشيف، بالإضافة الى جمع من إطارات وزارة المالية وأسرة الإعلام. خلال هذا الحدث، تم تقديم عرض توضيحي شامل من طرف إطارات المديرية العامة للضرائب يوضح خصائص وكيفية استخدام هذه المنصة الرقمية الجديدة.

المنصة الرقمية "طابعكم"

خطوة جديدة في رقمنة الإجراءات الجبائية

أفادت المديرية العامة للضرائب، السيدة أمال عبد اللطيف، أن منصة "طابعكم" تعتبر نقلة نوعية في مجال الخدمات المقدمة من طرف الإدارة الجبائية، فهي تتيح للمواطنين استخراج الطوابع الجبائية إلكترونياً ودفعها عبر الإنترنت، وذلك على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع. وتشمل الخدمات المتاحة حالياً دفع حقوق الطابع المتعلقة بجواز السفر، بطاقة التعريف الوطنية، و رخصة السياقة، مع توفير آلية دفع آمنة عبر بطاقات الذهبية و بطاقات الدفع بين البنوك (CIB). كما أوضحت السيدة المديرية العامة للضرائب أن المنصة الجديدة تهدف إلى تسهيل الإجراءات وتوفير الوقت والجهود على المواطنين، حيث يمكنهم الآن إنجاز معاملاتهم دون الحاجة إلى التنقل أو الانتظار في الطوابير. كما تضمن المنصة حماية البيانات الشخصية للمستخدمين، وتلتزم بمعايير الأمان والخصوصية الدولية .



شركات استراتيجية لخدمة المواطن

جاء إطلاق المنصة الرقمية "طابعكم" نتيجة تعاون مثمر بين عدة أطراف، من بينها وزارة المالية، ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، ووزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، وتجمع النقد الآلي (GIE Monétique). ، شركة النقد الآلي والمعاملات التلقائية بين البنوك (SATIM) ومؤسسة دعم تطوير الرقمنة (EADN).



تسعى المديرية العامة للضرائب، من خلال تعزيز شركاتها الرقمية وتبني تبادل البيانات مع مختلف الجهات الحكومية، إلى تسهيل الإجراءات الضريبية على المواطنين والشركات. هذا التوجه يهدف إلى تقديم خدمات جبائية إلكترونية متكاملة وسريعة، مما يساهم في تقليل الأعباء الإدارية وتوفير الوقت والجهد، ويعزز من الشفافية والعدالة في التعاملات الجبائية.

التوقيع على اتفاق شراكة مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

في إطار اليات العمل الفعالة المنتهجة من طرف المديرية، تم توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين المديرية العامة للضرائب والمديرية العامة للعصرنة والوثائق والأرشيف (وزارة المالية ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية)، والذي يحدد الكيفيات العملية للتأكد من صحة إيصالات الدفع الإلكتروني لحقوق الطابع والمصادقة عليها.



مزايا "طابعكم"

بالنسبة للمواطن

- ✓ تسهيل الإجراءات وتوفير الوقت والجهد.
- ✓ خدمة متاحة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع.
- ✓ حماية البيانات الشخصية.

بالنسبة للإدارة

- ✓ رفع كفاءة تحصيل الإيرادات.
- ✓ ضمان سلامة الإجراءات والقضاء على التزوير.
- ✓ تعزيز الشفافية والنزاهة.
- ✓ تشجيع استخدام الوسائل الإلكترونية في الدفع.

كيفية الولوج الى المنصة الرقمية « طابعكم »

المنصة الرقمية " طابعكم " متوفرة مباشرة عبر موقع المنصة الرقمية: tabioucom.mf.gov.dz، أو عبر موقع المديرية العامة للضرائب: mfdgi.gov.dz، فقرة الخدمات. على غرار كل الخدمات الرقمية المقدمة من طرف المديرية العامة للضرائب، تم وضع تحت تصرف مستخدمي هذه المنصة، خلية دعم و مساعدة لاستقبال انشغالاتهم و أسئلتهم عبر العنوان الإلكتروني التالي: tabioucom@mf.gov.dz.

أفاق توسيع نطاق الخدمات

في إطار سعيها لتوسيع نطاق الخدمات المقدمة، تعمل المديرية العامة للضرائب مع المديرية العامة للعصرنة والوثائق والأرشيف (وزارة المالية ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية)، على إضافة خدمات جديدة إلى المنصة، مثل دفع حقوق الطابع المتعلقة بجواز السفر الصادر خارج الوطن، تأشيرات السفر، السجلات التجارية، وعقود النقل مع تعزيز التوافقية بين الأنظمة الرقمية لمختلف الأطراف المعنية من أجل ضمان تحسين و تسريع التسيير و انجازه بشكل سلس ودقيق .



طابعكم

75 614

هو عدد وصولات الدفع لحقوق الطابع المستخرجة عبر المنصة الرقمية



صور من الأيام الإعلامية على مستوى مصالح الإدارة الجبائية عبر الـ 58 ولاية

الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي للإدارة الجبائية نحو مستقبل أكثر كفاءة وشفافية

السيدة وسام نهاب

نائبة مدير الاتصال، مديرة الاتصال والعلاقات العامة
المديرية العامة للضرائب

في ظل التحول الرقمي الذي يشهده العالم ، و تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي ، الذي لا يقتصر على القطاعات الصناعية والتجارية فحسب، بل يمتد أيضًا إلى القطاع العام، لا سيما الإدارة الجبائية و نظرا للآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عن توظيف الذكاء الاصطناعي التي لا يمكن تجاهلها ، بتقديمه لحلول مبتكرة لمختلف التحديات التي تواجهها المؤسسات، فإن المديرية العامة للضرائب تعزز المواصلة في رقمنة خدماتها و تبني التقنيات الحديثة على سبيل الذكاء الاصطناعي من اجل تعزيز كفاءتها وشفافيتها ، و ذلك بحوض تجربة أولى في مجال الاعلام و الاتصال من خلال اطلاق خدمة جديدة للذكاء الاصطناعي و متمثلة في روبوت المحادثة " شات بوت " ، المبرمجة للسداسي الاول لسنة 2025 ، تهدف الى تحسين تجربة مستخدمي الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب و تقديم إجابات و توجيهات على الأسئلة الشائعة حول الضرائب، مما يوفر وقت للمواطنين و المتعاملين الاقتصاديين لاسيما الموظفين بناء على القاعدة المعرفية الجبائية التي يتم انشائها و اثرائها بصفة تدريجية لتشمل كل الإجراءات و العمليات الجبائية.

الذكاء الاصطناعي: محرك التحول الرقمي في الإدارة الجبائية

إن الذكاء الاصطناعي، بتعريفه البسيط، هو قدرة الآلات على محاكاة القدرات الذهنية البشرية مثل التعلم والاستدلال وحل المشكلات. وفي سياق ادارة الضرائب، يمكن اللجوء الى الذكاء الاصطناعي لأداء العديد من المهام المعقدة.

كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة الإدارة الجبائية و جعل الإجراءات الضريبية أكثر كفاءة وشفافية

الذكاء الاصطناعي يمثل فرصة عظيمة لتحويل الإدارة الجبائية إلى نظام أكثر كفاءة وشفافية. ومع ذلك، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب تضام جهود الحكومة والمؤسسات المعنية، والاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا، وتدريب الموظفين،



وتعزيز الأمن السيبراني من أجل التغلب على التحديات والعمل معًا لبناء مستقبل أكثر عدالة وشفافية في مجال إدارة الضريبة. كما يفتح الذكاء الاصطناعي أفقًا أوسع للإدارة الجبائية في سعيها لجعل الإجراءات الضريبية أكثر كفاءة وشفافية من خلال:

- تحسين دقة البيانات: يمكن للذكاء الاصطناعي اكتشاف الأخطاء والتعارضات في البيانات الضريبية، مما يزيد من دقة الحسابات الضريبية.
- الكشف عن التهرب الضريبي: و مكافحته من خلال تحليل كميات هائلة من البيانات و الكشف عن الأنماط المشبوهة في البيانات الضريبية، مما يساعد في مكافحة التهرب الضريبي.

- تخصيص الخدمات الضريبية: يمكن للذكاء الاصطناعي تخصيص الخدمات الضريبية لتلبية احتياجات كل مكلف بالضريبة على حدى.
- تحسين تجربة المكلف بالضريبة يتجلى هذا في توفير خدمات ضريبية مخصصة، وتبسيط الإجراءات، وتقليل الوقت والجهد اللازمين لتسوية الشؤون الضريبية بالإضافة الى توفير واجهات مستخدم سهلة الاستخدام وتقديم دعم فوري.

- زيادة الكفاءة والشفافية: يمكن للأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي تقديم تقارير تفصيلية حول الإجراءات الضريبية، كما تساهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في أتمتة العديد من المهام الروتينية، وتحسين دقة البيانات، وتقليل الأخطاء البشرية، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والشفافية في الإدارة الجبائية.
- تقييم المخاطر الضريبية التي تواجه الشركات والأفراد، مما يساعد الإدارة الجبائية في تحديد أولوياتها.
- خلق فرص عمل جديدة: على الرغم من مخاوف استبدال الوظائف البشرية بالآلات، فإن الذكاء الاصطناعي قد يخلق فرص عمل جديدة في عدة مجالات.

ما هي التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي للإدارة الجبائية واستخدام الذكاء الاصطناعي أهمية الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتدريب الموظفين

ان نجاح التحول الرقمي للإدارة الضريبية مرتبط بعوامل أساسية متمثلة في ضرورة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتوفير الموارد اللازمة لتطوير أنظمة معلوماتية متكاملة وقوية ، وتدريب الموظفين على استخدام هذه الأنظمة بكفاءة وتعزيز التعاون الدولي لتبادل الخبرات والمعرفة في مجال تطبيق الذكاء الاصطناعي في الإدارة الجبائية و تشجيع البحث والتطوير المستمر في مجال الذكاء الاصطناعي لتطوير حلول مبتكرة للتحديات التي تواجهها الإدارة الجبائية.



على الرغم من الفوائد العديدة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تستوجب من الإدارة الجبائية مراعاتها والتغلب عليها في مسعاها للتحول الرقمي، من بينها:

- تكلفة الاستثمار في تطور حلول تدعم الذكاء الاصطناعي، حيث يتطلب تطوير أنظمة أمنية متقدمة والذكاء الاصطناعي استثمارات كبيرة في البنية التحتية والتكنولوجيا، مما قد يشكل عبئاً.
- تكوين الموظفين: يتطلب التحول الرقمي إعادة تدريب الموظفين على المهارات الجديدة التي تتطلبها بيئة العمل الرقمية.





■ الامن السيبراني : يعتبر الأمن السيبراني من أهم التحديات التي تواجه التحول الرقمي للإدارة الجبائية لحماية البيانات الضريبية من الاختراق مما يستوجب عليها اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية البيانات الضريبية من الهجمات الإلكترونية، و بما أن نماذج الذكاء الاصطناعي يتم تدريبها انطلاقاً من جمع كميات هائلة من البيانات التي يوفرها المستخدمون لتحسين أدائها وتطوير قدراتها باستمرار، وهذا يشكل تهديداً لخصوصية البيانات و خطر تسريبها ، مما يستوجب تدريب الموظفين على الأمن السيبراني والتعرف على التهديدات الإلكترونية وكيفية الوقاية منها.

■ التنظيم التشريعي: ان التفاوت في التطور بين التقنيات التكنولوجية الحديثة والتشريعات والقوانين التي تنظمها يستدعي متابعة التطور التكنولوجي عن كثب و وضع إطار قانوني واضح لتنظيم استخدام التقنيات الرقمية الحديثة في الإدارة الجبائية و استخدامها بطريقة تضمن العدالة وشفافية في اتخاذ القرارات.

- لا شك أن القرن الواحد والعشرين شهد انطلاق شرارة ثورة الذكاء الاصطناعي، مؤشرة على عصر جديد من الإمكانيات اللامحدودة و معلنة عن بداية فصل جديد في تاريخ البشرية، و هي تعتبر فرصة لتحقيق قفزة كومية في مجال الرقمنة لاسيما رقمنة الإدارة الجبائية مما يساهم في نمو الاقتصاد ، كما أن اعتمادها الواسع في الحياة اليومية و المهنية يلزم وضع اطار قانوني ينظم استخدامها و التكوين العملي والتحسيبي للموظفين، مما يسمح بتحقيق أقصى استفادة منها.

توضيح وتبسيط إجراءات الرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين على ضوء قانون المالية لسنة 2022



السيد بن عيسى طالبي

مفتش رئيس للضرائب - رئيس مركز الضرائب الجلفة
المديرية الولائية للضرائب الجلفة.

المادة "56" قانون المالية لسنة 2022، حيث تم إدراجها ضمن التشريع الجبائي الجزائري، بإحداث المواد من "196 مكرر إلى 196 مكرر 6" من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لتليها النصوص التنظيمية والتطبيقية والتي حددت كفاءات تطبيقها، والمتمثلة خصوصا في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 ديسمبر 2022 (الصادر بالجريدة الرسمية عدد: 2023/05)، والمنشور رقم 2023/19 المؤرخ في 14 فيفري 2023 الصادر عن المديرية العامة للضرائب- قسم التشريع والتنظيم الجبائيين والشؤون القانونية، والذي يمكن تحميله على الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب: mfdgi.gov.dz

رغم أن النصوص التشريعية والتنظيمية الجبائية المطبقة حاليا في إدارة الضرائب في مجال رسمي التكوين المهني والتمهين الصادرة حديثا على ضوء قانون المالية لسنة 2022، إلا أن هذين الرسمان موجودان قبل ذلك بكثير، حيث تم إحداثهما بموجب المرسوم (298-82) المؤرخ في 04 سبتمبر 1982، ليعرفا تعديلات متكررة كانت في البداية بموجب المادة "54" قانون المالية لسنة 1991، ثم المادتين "55 و56" من قانون المالية لسنة 1998، ثم المادتين "79 و80" من قانون المالية لسنة 2007، مع صدور نصوص تنظيمية (مراسيم تنفيذية) بعد كل تعديل صادر بموجب قانون المالية. و قد صدرت آخر المستجدات التشريعية بخصوص هاذين الرسمين بموجب

باستثناء الهيئات والإدارات العمومية، يخضع للرسم على التكوين المهني المتواصل والرسم على التمهين، المستخدمون المقيمون أو المواطنون في الجزائر، وهذا مهما كان نشاط هذه المؤسسات و حجمها أو نظام إخضاعها الضريبي، الذين يشغلون عشرين (20) عاملا أو أكثر، أما عن الرسم على التمهين يخضع له المستخدمون الذين لهم عامل واحد (01) فأكثر.

ما مدى إلزامية دفع الرسم على التكوين المهني المتواصل والرسم على التمهين؟

فقط بالتصريح وفق الآجال والإجراءات القانونية الساري العمل بها. تحسب نسبة الـ 1% في كلتا الحالتين على أساس إجمالي الأجور المدفوعة للمستخدمين خلال السنة، قبل خصم المساهمات الاجتماعية والتقاعد والضريبة على الدخل الإجمالي/أجور، (أي المبلغ الخام)؛ علماً أن إجمالي خام الأجور المدفوعة يتمثل في المرتبات والتعويضات والأتعاب وكذا الأجور المنصوص عليها ضمن المادة 67 من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة.

الأصل، أنه على المستخدمين المعنيين **تخصيص مبلغ أدنى** يساوي 1% من الكتلة الأجرية السنوية كمساهمة في التكوين المهني المتواصل لفائدة مستخدميهم، **وتخصيص مبلغ أدنى** يساوي 1% من نفس الكتلة الأجرية كمساهمة في التكوين في التمهين، أي بمعدل تراكمي بنسبة 2% على الأقل لهاتين الفئتين من المساهمات (تكوين متواصل + تمهين)؛ ومن التزم بتخصيص هاتين النسبتين أو أكثر يكون **غير ملزم** بتسديد الرسمين (معفى)، بل يبقى ملزم

الاستثناء، أنه في حالة عدم الالتزام بتخصيص النسبتين (1% + 1%) كمساهمة في نشاط التكوين المتواصل والتمهين، أو في حالة تخصيص نسبة أقل من النسبة المحددة (1%)، يصبح المعني ملزم بتسديد الرسم على التكوين.

فيما تتمثل المساهمة (المجهود) في التكوين المهني المتواصل والرسم على التمهين؟

تتمثل المساهمة أو الجهد المبذول في التكوين المهني المتواصل والتمهين، في **نققات معينة** يسمح أخذها بعين الاعتبار في إطار إثبات هذا الجهد، وهي محددة حصراً ضمن أحكام المادة 196 مكرر 3 من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة، والمادة 08 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 ديسمبر 2022، وهي كالتالي:

بعنوان نفقات التكوين المهني المتواصل، وتشمل النفقات المتعلقة بـ:

- التكوين المقدم من طرف هيئات التكوين المعتمدة
- التالية: مؤسسات التكوين التابعة للهيئات والإدارات العمومية
- مراكز التكوين التابعة للمؤسسات العمومية - مراكز التكوين الخاصة المعتمدة من طرف قطاع التكوين المهني.
- تكاليف النقل؛
- تكاليف الإيواء؛
- تكاليف الإطعام
- تكاليف التأمين الواقعة على عاتق المستخدم الناتجة عن التكوين المقدم؛

بعنوان نفقات التكوين في التمهين، وتشمل النفقات المتعلقة بـ :

- المنح المقدمة لمعلمي التمهين؛
- شبه الرواتب المدفوعة للمتمهين؛
- تكاليف اللوازم، الملابس المهنية والأدوات المستعملة؛
- كل النفقات التي تدخل بصفة مباشرة أو غير مباشرة في إطار مساهمات التمهين؛

كيف يتم التصريح وتسديد المبالغ المستحقة كرسوم على التكوين المتواصل ورسم التمهين؟

يتعين على المستخدمين أكتتاب تصريح خاص توفره إدارة الضرائب أو يمكن تحميله من الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب (mfdgi.gov.dz)؛ وهو النموذج الصادر بالجريدة الرسمية عدد 2023/05 مرفقا بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 ديسمبر 2022، الذي يحدد كفاءات تطبيق الرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين؛ يكون هذا التصريح بمثابة إشعار بالدفع وأداء الرسوم المستحقة للسنة المالية المقفلة، لدى قباضة الضرائب لمكان تواجد مقر الشركة أو المؤسسة الرئيسية بالنسبة للأشخاص المعنويين، أو مكان النشاط بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، في تاريخ لا يتجاوز 20 فبراير من السنة الموالية لتلك التي أصبحت بموجبها الرسوم مستحقة الدفع.

كما تجدر الإشارة إلى إلزامية أكتتاب التصريح السالف الذكر من طرف المستخدمين ولو في حالة عدم وجود رسوم مستحقة الدفع، وتقصد بذلك الأشخاص الذين لهم عمال (01 فأكثر أو 20 فأكثر - حسب الحالة-) وخصوصا فعلا على الأقل نسبتين (1% + 1%) كمساهمة في نشاط التكوين المتواصل والتمهين، يكونوا غير معنيين بتسديد حقوق الرسمين لكن يبقون ملزمين باكتتاب التصريح السالف الذكر، وفي حالة عدم التصريح أو التصريح غير المكتمل، تطبق الغرامات المنصوص عليها بالمادتين 192 و193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

ما هي الوثائق الواجب إرفاقها بالتصريح؟

في مجال التكوين المهني المتواصل، تمثل الوثائق الواجب إرفاقها بالتصريح في:

كشف يشمل النفقات الملزم بها في إطار التكوين المهني المتواصل حسب النموذج المرفق في الملحق 2 من القرار الوزاري السالف الذكر.

- تدعيم الكشف المذكور أعلاه بنسخ من **الفواتير** المعدة قانوناً، وعندما يكون عدد الفواتير كبيراً، لا تلتزم المؤسسة إلا بإيداع الكشف التلخيصي لهاته الفواتير.

- تدعيم الكشف المذكور أعلاه **بشهادة تثبت العجز** في بلوغ نسبة 1% بعنوان التكوين في التمهين صادرة عن مديرية التكوين والتعليم المهنيين المختصة إقليمياً، وهذا طبعاً في حالة اختيار المؤسسة تخصيص مساهمات التكوين في التمهين لفائدة مساهمات التكوين المهني المتواصل وفق أحكام المادة 196 مكرر 3 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

- يجب أن يتضمن الكشف المذكور أعلاه بصفة منفصلة، النفقات المعبر عنها مع احتساب كل الرسوم، الملتزم بها في مجال النقل والإيواء والإطعام والتأمين وكذا المصاريف البيداغوجية المحتملة من طرف المستخدم.

في مجال التمهين، تتمثل الوثائق الواجب إرفاقها بالتصريح في:

- **جدول مفصل** يشمل النفقات المرتبطة بالتمهين، حسب النموذج المرفق في الملحق الثالث من القرار الوزاري المشترك السالف الذكر.

- **شهادة تثبت الجهد المبذول** في مجال التمهين، مؤشر عليها من طرف مديرية التكوين والتعليم المهنيين المختصة إقليمياً، حسب النموذج المرفق في الملحق الرابع من القرار الوزاري المشترك السالف الذكر.

جدير بالذكر، أن الرسم على التكوين المهني المتواصل والرسم على التمهين يخضعا لنفس القواعد المطبقة على باقي الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بخصوص إجراءات التحصيل الجبائي والمراقبة الجبائية والمنازعة الجبائية.

لفائدة أي ميزانية يخصص ناتج الرسم على التكوين المتواصل والرسم على التمهين؟

يخصص ناتج الرسمين (على التكوين المهني المتواصل والرسم على التمهين) لصالح ميزانية **الدولة**، غير أنه إلى غاية 31 ديسمبر 2021 تم تخصيص عائدات الرسمين المذكورين لحساب التخصيص الخاص رقم 302-091 بعنوان "صندوق ترقية التمهين والتكوين المهني المتواصل" والذي تم إقفاله بموجب أحكام المادة 167 من قانون المالية 2021.

أمثلة تطبيقية عن كيفية حساب الرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين

يخصص ناتج الرسمين (على التكوين المهني المتواصل والرسم على التمهين) لصالح ميزانية **الدولة**، غير أنه إلى غاية 31 ديسمبر 2021 تم تخصيص عائدات الرسمين المذكورين لحساب التخصيص الخاص رقم 302-091 بعنوان "صندوق ترقية التمهين والتكوين المهني المتواصل" والذي تم إقفاله بموجب أحكام المادة 167 من قانون المالية 2021

لنفترض أن مؤسسة تشغل **أكثر من 20 عامل**، وبالتالي هي معنية إما **ببذل مجهود** في مجال التكوين والتمهين، وإما **تسديد**

حقوق الرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين؛ هنا سنصادف **أربع (04) حالات:**

الحالة 01: المؤسسة بذلت مجهود بنسبة كافية (1% أو أكثر) في مجال التكوين المهني المتواصل والتمهين.

في هذه الحالة لا تسدد المؤسسة أي مبلغ بخصوص هذين الرسمين، بل تبقى فقط ملزمة فقط بإكتتاب التصريح لدى قابض الضرائب وفق النموذج المحدد مع إلزامية إرفاقه بملاحقه الثلاث (03) وبنسخ عن الفواتير المتعلقة بنفقات التكوين المهني المتواصل؛ كمثال:

عدد العمال	أكثر من 20
كتلة الأجور السنوية	1.000.000 دج
المبلغ الواجب تخصيصه	1% + 1%
$(1\% \times 1.000.000) + (1\% \times 1.000.000)$	10.000 + 10.000
نفقات التكوين المهني المتواصل المبررة بفواتير مقبولة	13.000
(أي أكبر من 1%)	
نفقات التكوين في التمهين المتوجة بشهادة بذل المجهود	10.000 (أي = 1%)
مبلغ الرسم على التكوين المهني المتواصل الواجب تسديده	غير معني بالدفع
مبلغ الرسم على التمهين الواجب تسديده	غير معني بالدفع

الحالة 02: المؤسسة لم تبذل أي مجهود في مجال كل من التكوين المهني المتواصل والتمهين. في هذه الحالة تلتزم المؤسسة بإكتتاب التصريح مع تسديد 1% كرسوم على التكوين المتواصل، و1% أخرى كرسوم على التمهين، وهذا وفق الكيفيات والشروط والآجال المحددة قانونا.

عدد العمال	أكثر من 20
كتلة الأجور السنوية	1.000.000 دج
المبلغ الواجب تخصيصه	1% + 1%
$(1\% \times 1.000.000) + (1\% \times 1.000.000)$	10.000 + 10.000
نفقات التكوين المهني المتواصل المبررة بفواتير مقبولة	00 (أقل من 1%)
نفقات التكوين في التمهين المتوجة بشهادة بذل المجهود	00 (أقل من 1%)
مبلغ الرسم على التكوين المهني المتواصل الواجب تسديده	$10.000 = 1\% \times 1.000.000$
مبلغ الرسم على التمهين الواجب تسديده	$10.000 = 1\% \times 1.000.000$

الحالة 03: إنجاز جزئي للمساهمات في مجال كل من التكوين المهني المتواصل والتمهين؛

عدد العمال	أكثر من 20
كتلة الأجور السنوية	1.000.000 دج
المبلغ الواجب تخصيصه	$1\% + 1\%$ $10.000 + 10.000$
نفقات التكوين المهني المتواصل المبررة بفواتير مقبولة	8.000 دج $1\% - 0.8\% =$ أي نقص واجب الدفع بـ 0.2%
نفقات التكوين في التمهين المتوجة بشهادة بذل المجهود	3.000 دج $1\% - 0.3\% =$ أي نقص واجب الدفع بـ 0.7%
مبلغ الرسم على التكوين المهني المتواصل الواجب تسديده	$2.000 = 0.2\% \times 1.000.000$
مبلغ الرسم على التمهين الواجب تسديده	$7.000 = 0.7\% \times 1.000.000$

الحالة 04: إنجاز أكثر من المعدل القانوني (1%) في مجال كل من التكوين المهني المتواصل وإنجاز أقل من المعدل القانوني (1%) في مجال التمهين (لنفترض أنه عجز مبرر):

عدد العمال	أكثر من 20
كتلة الأجور السنوية	1.000.000 دج
المبلغ الواجب تخصيصه	$1\% + 1\%$ $(10.000 + 10.000)$
نفقات التكوين المهني المتواصل المبررة بفواتير مقبولة	16.000 دج $1\% - 1.6\% =$ أي فارق إضافي منجز بـ 0.6%
نفقات التكوين في التمهين المتوجة بشهادة بذل المجهود	4.000 دج $1\% - 0.4\% =$ أي عجز بـ 0.6%
مبلغ الرسم على التكوين المهني المتواصل الواجب تسديده	غير معني بالدفع
مبلغ الرسم على التمهين الواجب تسديده	0.4% محقق + 0.6% تعويض = 1% غير معني بالدفع

إن العجز المحقق في بذل المجهود في مجال التمهين، والمتوج بـ "شهادة إثبات العجز"، يمكن تعويضه بالفارق الإضافي للجهد المبذول في مجال التكوين المهني المتواصل، علماً أن التعويض في الحالة العكسية غير مقبول. وتجدر الإشارة في الأخير، إلى أن المبالغ المسددة كرسوم على التكوين المهني المتواصل والتمهين غير قابلة للخصم من أجل تحديد النتيجة الجبائية الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، طبقاً لأحكام المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.



التحفيزات الجبائية آلية غير مباشرة لدعم تمويل المؤسسات الناشئة

السيدة آمال بن قدور

رئيسة مكتب مراقبة التحصيل، المديرية الفرعية للتصويل،
المديرية الولائية للضرائب الجلفة.

تعد المؤسسات الناشئة، حاضنات الأعمال والمؤسسات المتوسطة والصغيرة من أهم المجالات التي تساهم في توجيه الأموال نحو الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية، لأجل ذلك حرصت جميع دول العالم بما فيها الجزائر على إنجاح هذه المؤسسات فعمدت لتأطير نشاط هذه الأخيرة على جميع الأصعدة، وسن مختلف النصوص القانونية والتنظيمية المدعمة لها والمحفزة للاستثمار من خلالها.

المؤسسات الناشئة

ويمكن تعريف المؤسسة الناشئة حسب رائد الأعمال الشهير ستيف بلانك على أنها منظمة مؤقتة تبحث عن نموذج اقتصادي يسمح بالنمو، بشكل متكرر ومرجح مما يمكن قياسه، إنها تختبر نماذج اقتصادية مختلفة وتكتشف بينها وتتكيف معها تدريجيا، أي أنها يجب أن تعمل على نجاح مشروعها بشكل سريع وله تأثير على السوق الذي تود التواجد به.



أما بالنسبة للتشريع الجزائري فنجد أن المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، والمتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة، ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، قد نص في المادة 11 منه على أنه تعتبر مؤسسة ناشئة كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، لا يتجاوز عمرها ثماني (8) سنوات، يعتمد نموذج أعمالها على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية كما يجب أن يكون رأس مالها مملوكا بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة، يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية، ويجب أن لا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

حاضنات الأعمال

وتختلف المؤسسات الناشئة عن حاضنات الأعمال التي تعتبر مؤسسة تقديم خدمات ومستلزمات مادية قصد الارتقاء بها إلى مرحلة العمل التجاري، ومنه فإن حاضنات الأعمال هي التي تدعم نمو المؤسسات الناشئة، بهدف زيادة نسب نجاح هاته الأخيرة.

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم صور المقاولاتية، ومن أهم

المجالات التي تساهم في توجيه الأموال نحو الاستثمار، ولقد عرفها القانون 01-18 المتضمن القانون

التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هاته الأخيرة بالاعتماد على نوع النشاط التي تقوم به المتمثل في إنتاج السلع والخدمات أو الخدمات فقط حسب نوع المؤسسة، أما القانون رقم 17-02 وفي نص المادة 05 منه عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها المؤسسات التي لا يتجاوز بشكل عام عدد عمالها 250 شخص ورقم أعمالها السنوي 4 ملايين دينار بعد أن كان مليار دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار بعد أن كان 500 مليون دينار، هذا وتضمن القانون 17-02 رفع رقم الأعمال للمؤسسات المتوسطة إلى ما بين 400 مليون دينار و 4 ملايين دينار ورقم أعمال المؤسسات الصغيرة أصبح لا يتجاوز 400 مليون، بعد أن كان على الترتيب بالنسبة للمؤسسات المتوسطة من 200 مليون إلى مليارين دينار، ومن 20 مليون دينار إلى 100 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة.

كيفية الحصول على علامة مؤسسة ناشئة

وبالتالي فإن المؤسسات الناشئة عبارة عن منشآت مصغرة، تتميز بمجموعة من الخصائص بعضها يمثل نقاط قوة والبعض الآخر يمثل نقاط ضعف، كما أنه ووفقا لنصوص المواد 12، 13، 14 و15 من المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه، فإنه للحصول على علامة مؤسسة ناشئة يتبع الخطوات التالية:

- تقديم طلب عبر البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة.

- يتم الرد على الطلب في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما ابتداء من تاريخ إيداع الطلب، وكل تأخير في

تقديم جزء من الوثائق المطلوبة يوقف هذا الأجل.

- على صاحب الطلب تقديم الوثائق الناقصة في أجل خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ إخطاره من طرف اللجنة الوطنية تحت طائلة رفض طلبه.



- تمنح علامة مؤسسة ناشئة للمؤسسة لمدة أربع (4) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة حسب الأشكال نفسها.

- في حالة رفض الطلب يتعين على اللجنة الوطنية تبرير قرار الرفض وإخطار صاحب الطلب بذلك إلكترونياً.

- ويمكن للجنة إعادة النظر في هذا القرار بناء على طلب مبرر من صاحب الطلب، ويتم إخطاره بالرد النهائي إلكترونياً في أجل لا يتجاوز ثلاثين (30) يوماً ابتداء من تاريخ إيداع الطلب.

- تنشر قرارات منح علامة مؤسسة ناشئة في البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة.

أهمية المؤسسات الناشئة

إن المؤسسات الناشئة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وفقاً لما يترتب على نشاط هذه المؤسسات خاصة في المجال الاقتصادي، وهي تتشابه مع الأهمية التي تحدها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الشأن، والتي نذكر منها:

- ✓ توفير مناصب العمل وذلك عن طريق مساهمة المؤسسات الناشئة في منح فرص كثيرة للعمل.
- ✓ تحقيق التطور الاقتصادي نظراً لإعطائها أهمية قصوى لتكنولوجيا المستقبل والاهتمام بها وجعلها في دائرة تخصصها وسر نجاحها وهي بذلك تساهم بشكل مباشر في تحقيق التطور الاقتصادي.
- ✓ استثمار المدخرات المحلية الصغيرة، من خلال توظيف المدخرات وإعادة توزيع الدخل.
- ✓ المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات مما يساهم في إحلال الواردات وتمتية الصادرات وبالتالي توفير العملة الصعبة.
- ✓ المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية المحلية
- ✓ نشر القيم الصناعية الإيجابية كإدارة الجودة والابتكار.
- ✓ توفير العملة الصعبة لتطوير الاقتصاد.
- ✓ ترقية الصادرات عن طريق غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات.



ومنه فإن المشرع الجزائري اعتمد سياسة التحفيزات الجبائية التي تعد من أهم أدوات السياسة الجبائية للدولة، والتي تسعى من خلالها إلى توسيع العملية الاستثمارية لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تقديم العديد من الإعفاءات والتسهيلات سواء ضمن قوانين خاصة أو ضمن قوانين المالية، وتكريسا للإصلاحات الجبائية في الجزائر أدرج المشرع الجزائري أحكاما تتضمن إعفاء المؤسسات الناشئة واستثمارات الشباب من العديد من الضرائب والرسوم خلال مرحلة الاستغلال مع إقرار العديد من التحفيزات والتسهيلات التي تهدف لتوسعة المشاريع الشبانية، ومنه تم إصدار العديد من النصوص القانونية ضمن قوانين المالية لسنوات مختلفة والتي تسعى بالدرجة الأولى لتهيئة مناخ الأعمال المناسب لتطوير الاستثمارات، ومن أهمها الامتيازات الجبائية للمؤسسات الناشئة ضمن قانون المالية لسنة 2020 بموجب نص المادة 69 منه المتممة والمعدلة.



إكتشفوا .. المزايا و التسهيلات الجبائية لتحفيز الإستثمار و الشغل



امسح هنا





التحفيزات الجبائية لدعم الاستثمار

يمكن تعريف التحفيزات الجبائية على أنها مزايا جبائية منحها المشرع الجبائي لفائدة المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجنبان من أجل تحفيز أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم داخل الوطن وفي مناطق مختلفة كما أنها إجراء خاص لسياسة اقتصادية تستهدف استقطاب المتعاملين الاقتصاديين و توجيه اهتمامهم إلى الاستثمار في ميادين أو مناطق لم يفكروا في إقامة استثماراتهم فيها من قبل، مقابل الاستفادة من امتياز أو عدة امتيازات، فهي إجراء اختياري، هادف، له مقاييس، يتميز بوجود الثنائية **فائدة - مقابل**، ويهدف لإحداث سلوك معين.

ينبغي على أي دولة من خلال تبنيها لسياسة التحفيزات الجبائية بلوغ العديد من الأهداف والتي قد ترتبط بالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي ومنه قد تكون الأهداف اقتصادية كما قد تكون اجتماعية، وهي تهدف بالدرجة الأولى إلى ضرورة تحقيق التوازن بين المصالح المتقابلة قدر الإمكان. تتخذ الامتيازات الجبائية العديد من الأشكال فقد تمثل في الإعفاء الضريبي كما قد تمثل في التخفيض الضريبي كما أنها يمكن أن تكون ضمن أحد الإجراءات الضريبية التقنية.

قانون المالية لسنة 2020 أول قانون مالية نص على الامتيازات الجبائية للمؤسسات الناشئة، وذلك ضمن نص المادة 69 منه، التي تضمنت الإعفاءات الجبائية المطبقة على الشركات الناشئة ومنه تعتبر الإعفاءات الجبائية الصورة الوحيدة المطبقة كنوع من أنواع الامتيازات الجبائية. نظرا للثغرة القانونية ضمن نص المادة 69 من قانون المالية لسنة 2020، والتي نصت على الإعفاءات الجبائية للمؤسسات الناشئة على العموم ودون تحديد أي مدة قانونية لذلك وكذلك إعفاء هاته الأخيرة من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة للمعاملات التجارية فقط، فقد نص المشرع الجزائري ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، نص المادة 33 المعدلة والمتممة لنص المادة 69 إعفاءات جديدة مع تحديد مدة قانونية لهاته الإعفاءات.

يلاحظ أن المشرع الجزائري وسع من الإعفاءات الضريبية بخلاف النص القديم ضمن قانون المالية لسنة 2020 كما أضاف المشرع امتياز جديد يتمثل في إعفاء المعدات التي تكتنيها الشركات الناشئة بهدف إنجاز المشاريع الاستثمارية من الرسم على القيمة المضافة.

لقد تضمن قانون المالية لسنة 2021 امتيازات وتحفيزات جبائية جديدة لمساندة ودعم المؤسسات الناشئة، وكذا حاضنات الأعمال، فتم رفع مدة الاستفادة من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات، مع إضافة سنة في حالة التجديد، بالإضافة إلى إعفاءات وتخفيضات تخص الحقوق الجمركية. فيلاحظ أن المشرع الجزائري وإلى جانب الإعفاءات من الرسم على النشاط المهني، الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة أربع سنوات مع إمكانية إضافة سنة في حالة التجديد، نص على أن هاته الشركات تستفيد من إعفاءات في دفع الرسم على القيمة المضافة، فيما ستعرف تجهيزاتها المقتناة والتي تدخل في مشاريعها الاستثمارية من تخفيضات في الحقوق الجمركية لتصل إلى نسبة 5%، كما أن قانون المالية لسنة 2022 أضاف الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة 04 سنوات قابلة للتجديد مدة سنة، حيث نصت المادة 117 منه على ذلك. كما يلاحظ أن غرض المشرع الجزائري من هذه الإعفاءات الجبائية يكمن في تمكين المؤسسات الناشئة من توظيف جميع إمكانياتها وتمكين إدارتها من التركيز على النشاطات المتعلقة ببدء نشاطها وتطويرها السريع لضمان انتشارها. أما بالنسبة لقانون المالية لسنة 2024، فقد تضمن العديد من التدابير والتي تساهم في ترقية المؤسسات الناشئة ودعمها سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، ومن أهمها نجد ما تضمنه البلاغ العام الصادر عن المديرية العامة للضرائب والمتضمن التدابير الجبائية الرئيسية لقانون المالية 2024:

- وفقا لنص المادتين 14 و 24 منه تم إلغاء الرسم على النشاط المهني، وهذا ما يعتبر في حد ذاته دعما للمؤسسات الناشئة غايته الأساسية تحسين مناخ الأعمال ودعم الاستثمار والاقتصاد الوطني.
- المادة 18 نصت على تحديد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة بنسب تقدر بـ 5% أو 12%، وتخضع الأنشطة الممارسة تحت نظام القانون الأساسي للمقاول الذاتي لنسبة 0.5%.
- بموجب نص المادة 20 تم إعفاء رقم الأعمال الناتج عن أنشطة جمع وبيع الحليب الطازج من الضريبة الجزافية الوحيدة.
- تمديد تطبيق المعدل المحض للرسم على القيمة المضافة على النفايات القابلة للتثمين وفقا للمادة 35.
- تم بموجب نص المادة 67 منح مزايا جبائية لتعزيز تنمية السوق المالية من خلال تشجيع الشركات للجوء إليها لتغطية احتياجاتها التمويلية.
- بموجب نص المادة 73 تم إعفاء العمليات الخاصة بتصدير المنتجات المصنعة محليا من رسم الفعالية الطاقوية.
- كما نصت المادة 90 على تطبيق المعدل المحض 09% من الرسم على القيمة المضافة المطبق على عملية المدخلات الموجهة لتربية المائيات.



الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الناشئة

تساهم المؤسسات الناشئة نوعا ما في تحقيق التوازن التنموي الجهوي وكذا المحلي من خلال النشاطات والقطاعات التي تنشط بها لا سيما إذا كانت صناعية وذلك باعتبارها أحد القواعد والأسس التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق اقتصاد منتج، وهو ما يهدف إليه قانون المالية لسنة 2024 من خلال تعديلاته والتي غرضها الأساسي دعم الاستثمار والاقتصاد الوطني.

الأهمية التي تليها الحكومة والإدارة الجبائية للمؤسسات الناشئة

في الأخير يمكن القول أن الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة أبدت اهتمام كبير بالمؤسسات الناشئة وذلك لخلق نموذج اقتصادي يحقق التنمية الاقتصادية، وأن التحفيزات الجبائية المفتوحة على المؤسسات الناشئة جاءت لدعم هاته الأخيرة وذلك لتجاوز صعوبة حصولها على تمويلات وقروض بنكية، كون البنوك ترفض تمويل مشاريع ذات مخاطر عالية دون أن تكون متأكدة من نجاحها، فلا تتوفر المؤسسات الناشئة على الشروط التي تتطلبها المؤسسات المالية، ما أدى بالمشروع كذلك إلى دعم حاضنات الأعمال أيضا ضمن قانون المالية لسنة 2021 وذلك من خلال نص المادة 87 منه. وتؤكد الإعفاءات الجبائية المنصوص عليها ضمن قانون المالية لسنة 2021 والخاصة بالمؤسسات الناشئة عزم الدولة على تقديم التسهيلات لهاته المؤسسات فهي تعتبر أداة دعم لها كما أنها تصنف على أنها آلية تمويل مالية غير مباشرة، تهدف إلى خلق مناخ عمل يساعد على إنشاء أكبر عدد من المؤسسات الناشئة والقادرة على تسويق منتوجاتها عبر جميع دول العالم.

إلا أن الملاحظ أن سياسة التحفيزات الجبائية بالجزائر لم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة فيما يتعلق بالاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية، فالعديد يقدمون طلبات الاستفادة من الإعفاءات الجبائية وعند انتهاء فترة الإعفاء يتم تغيير نشاطهم أو التوقف عن النشاط كليا، ومنه وجب حل مشاكل تمويل المؤسسات الناشئة، رقمنة القطاعات الخاصة بالمؤسسات الناشئة، إصدار نص قانوني يلزم المؤسسات الناشئة المستفيدة من التحفيزات الجبائية بالاستمرار في نشاطها بعد انتهاء مدة الإعفاء على الأقل نفس المدة الممنوحة لها في هذا الإطار بالإضافة إلى تبني معايير موضوعية رشيدة لإدارة وصياغة التحفيزات الجبائية، لتفادي الغش الضريبي والسوق الموازية.



La fiscalité en Algérie...

Histoire et Défi

■ Mr. Abdelkrim AMRANE
Sous-directeur des opérations fiscales et du recouvrement
Direction régionale des impôts d'Oran

Si la fiscalité désigne un ensemble de règles et de Lois, voire un système mis en place par un gouvernement pour le recouvrement d'impôts et de taxes auprès des citoyens, pour faire face à leur dépense, elle est née avec la naissance des États modernes.

Cependant, selon , Athmane KANDIL * dans son livre « *Théorie fiscale et développement : l'expérience algérienne* » paru aux éditions SNED –Alger en 1970, l'histoire du système fiscal algérien s'est caractérisé par trois périodes, la première concerne l'état de la fiscalité dans la société traditionnelle, qui s'étend d'après l'auteur de l'empire arabe jusqu'à la fin de l'occupation turque, et pendant laquelle, les gouvernements musulmans puisaient les principes de leurs actions, dans l'islam et, par conséquent, on y appliquait la *Zakat***.

La seconde période, soit de l'occupation française, la fiscalité servait de financement au profit du système colonial, lequel système, profitait de ses richesses et de la population autochtones pour lui imposer le travail par la contrainte, sans être justement payée.

Les produits récoltés servaient particulièrement à financer les budgets de fonctionnement, d'équipement et d'investissement, des administrations et Institutions publiques ainsi que l'entretien de la logistique et les armes servant à la guerre contre ce même peuple et contre d'autres colonies, et à l'amélioration de la vie des colons, jusqu'à l'outrecuidance, au détriment des algériens qui étaient réduits au statut de prolétariat, non sans omettre que les richesses de l'Algérie étaient pillées et exportées vers l'Europe, pour servir de matières premières aux industries.

Il est important de reconnaître que les produits de la fiscalité étaient au même titre que les richesses de l'Algérie, au service de l'essor de l'économie française aussi bien sur son sol qu'en métropole.

Comme l'a si bien cité, Mr Ahmed HENNI***, dans son livre « *Économie de l'Algérie coloniale, 1830-1954* », paru en 2016 aux éditions Chihab, les colons ne payaient pas - ou peu - d'impôts alors que les algériens musulmans payaient « l'impôt musulman » jusqu'en 1918, des taxes diverses sur le cheptel ovin et des amendes de toutes sortes.

Les produits de la fiscalité étaient essentiellement issus, au titre du commerce extérieur, de l'exportation du pétrole et des vins.

La troisième période est celle postindépendance :

Ce n'est qu'à partir du milieu des années 1970, plus précisément en 1976, que les différents codes fiscaux ont été institués à la faveur des ordonnances n° 76-101, 76-102, 76-103, 76-104 et 76-105, pour donner naissance, respectivement, aux codes des impôts directs et des taxes assimilées, code des taxes sur le chiffre d'affaires, code du timbre, code des impôts indirects et le code de l'enregistrement.

A partir des années 1990, la fiscalité n'a pas échappé aux réformes qu'a connues le pays dans tous les domaines, à l'instar des mutations observées dans le monde, particulièrement dans le domaine économique.

Ces réformes fiscales, ont eu comme le plus grand défi, l'adaptation des textes avec l'ordre économique mondial, sans omettre les aspects liés au tissu social et économique du pays. En avril 1992, la TVA mise au point en 1954 par Maurice Lauré, inspecteur des finances, avec le soutien de Pierre Mendès France, a été instituée, comme étant une taxe sur le chiffre d'affaires, en remplacement de deux (2) taxes, en vigueur jusqu'à lors, la taxe unique globale sur produits (TUGP) et la taxe unique globale sur prestations de services (TUGPS), qui devenaient moins adaptées au nouveau modèle de l'économie nationale, qui commençait à connaître son essor.

La réforme fiscale, qui a suivi, a été un défi, dès lors, où il fallait, non seulement construire un modèle qui répond aux exigences du moment, des composantes de la population algérienne et de son aspect culturel, mais également, lutter contre un marasme économique, que notre pays traversait, tout en restant dans l'ère où les standards économiques (étrangers), constituaient des remparts pour le commerce extérieur algérien.

La réforme fiscale avait comme dessein, l'institution d'un seul dossier fiscal, à travers l'abandon des différentes régies, qui, selon l'approche des réformateurs de l'époque, devaient se dissoudre dans une seule et unique structure, l'inspection polyvalente, une idée, abandonnée quelques décennies plus-tard.

Cette approche salubre à l'époque a mis un terme aux désagréments des contribuables, qui pouvaient être imposés sur une même affaire sur la base de deux (2) chiffres d'affaires différents, le premier en matière d'impôts directs et l'autre en taxes indirectes, sans toutefois omettre qu'ils relevaient de plus d'une seule structure.

Sur le plan législatif, l'autre challenge à relever, consistait à créer un seul Code dédié uniquement aux procédures fiscales, au regard de tous les impôts, qui a vu d'abord être institué à la faveur des articles de la loi de finances pour 2002, avant d'être codifié comme tel. Si le défi a été atteint presque en totalité, il n'en demeure pas moins que le « chantier », reste encore ouvert.

Le développement de l'investissement, pour les petits ou grands projets, a eu de tout temps le droit fiscal comme levier et comme dispositif d'encouragement et de facilitation, accompagnant l'évolution des textes, en restant presque intemporel dans les principes de l'exonération.

Les nouvelles tendances et les mutations qu'a connues le pays a incité l'administration fiscale à changer de rapport avec ses contribuables, en se voulant être une administration de service et ces derniers, comme étant ses clients. Cette vision s'est tout d'abord concrétisée (et reste encore à réaliser), sur le plan juridique en mettant les deux parties, presque au même rang, par le renforcement des garanties des contribuables, assurées par un arsenal juridique (Code des procédures fiscales) « osé », par rapport aux anciens textes, puis par l'institution du référentiel qualité de services, que l'administration fiscale a bien voulu en faire la colonne

vertébrale de ses structures et le « thermomètre » de ses services, puisque tout le travail des services fiscaux doit préalablement passer par un bon accueil et une meilleure orientation.

Enfin, l'un des derniers défis de l'administration fiscale, étant sa numérisation. A noter, les services fiscaux étaient au premier rang de l'informatisation, au milieu des années 1990, en commençant par les recettes dans le cadre des opérations 100 réseaux et 150 réseaux, DZ pack... Cette démarche prématurée par rapport aux autres services de l'État est restée figée, en raison des événements qu'a traversés notre pays.

La modernisation de l'administration fiscale, par la création de nouvelles structures dans presque toutes les Wilaya du pays, qui répondent aux nouvelles exigences, tant en matière d'accueil, qu'en prestations, de contrôle et de contentieux, a été le prélude à la numérisation.

Ces structures se distinguent par une gestion informatique des dossiers fiscaux, la spécialisation des services au regard de la pluralité des activités exercées, et la traçabilité de la manipulation des dossiers.

Le nouveau challenge pour l'administration fiscale étant la mise en place d'un système pour gestion des dossiers fiscaux en toute transparence, objectivité et équité, offrant pour le contribuable, la possibilité de déposer ses déclarations, demander des éclaircissements ou un rescrit ou des documents, sans se déplacer dans ses locaux, du moins, rarement.

L'assiette et le recouvrement de l'impôt, ne sont pas une affaire exclusive de l'administration fiscale, sans le concours des personnes périphériques de l'administration fiscale.

Pour bien assurer son rôle de percepteur au profit du trésor public, l'administration fiscale doit être connectée avec différents institutions et organismes indispensables pour l'information fiscale et pour mettre en boucle l'opération de numérisation. Encore faut-il souligner que l'utilisateur et/ou le contribuable, reste (ent) un des maillons de la chaîne de numérisation, pour garantir sa mise en œuvre.

Chaque génération de fonctionnaires a sa propre pierre pour construire les édifices de l'État, ayons la nôtre et laissons au moins, à ceux qui nous succéderont, un lieu, un actif, une administration digne

* Athmane KANDIL : Auteur

** Zakat : Troisième du pilier de l'islam, qui consiste à réaliser la solidarité entre les citoyens, par son recouvrement auprès des personnes redevables (dont les sommes dépassent un certain seuil).

*** Ahmed HENNI : économiste et ancien directeur général des impôts (1889-1991).

قائمة المراجع: أثر رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبيأثر رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي

1- Bassas Ahmed and Doua Mohamed, The Importance of compulsory collection in maximizing tax revenue- An Analytical study of compulsory collection procedures according to the Algerian tax system, Journal of real estate law, Issue 15, 2021, Amar Telidji, univ Laghouat, p 120.

2- Mohamed Laariba and Farouk Sehnoun, the role of modernization and improving tax compliance among taxpayers – a case study of the tax center in the wilaya of setif, Journal of Economic studies, Volume 03, Issue 19, 2021, p : 517.

3- Mebarki Mohamed Salah, Tax collection : reality and prospects, Revival journal, Volume 21, Issue 29, Univ of Algiers 01, 2021, p 107.

4- توفيق مسون، محو بوعالم، التحول الرقمي لإدارة العامة: الآفاق والإكراهات المصاحبة، جملة السياسة العالمية، المجلد 07، العدد 03، 2023، ص: 281.

5 - موقع المديرية العامة للضرائب: www.mfdgi.gov.dz

عمليات النشر بعنوان سنة 2024

النظام المعلوماتي "جبايتك"

01

■ المديرية الجهوية للضرائب – عنابة

↔ نشر نظام جبايتك ودخوله حيز الخدمة بالمركز الجوارى عين الفكرون يوم 04 فيفري 2024 والمركز الجوارى عين مليلة يوم 05 ماي 2024 بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي.



↔ نشر نظام جبايتك ودخوله حيز الخدمة بالمركز الجوارى الحجار يوم 08 جويلية 2024 والمركز الجوارى البونى يوم 04 فيفري 2024 بمديرية الضرائب لولاية عنابة.



↔ نشر نظام جبايتك ودخوله حيز الخدمة بالمركز الجوارى الطارف يوم 08 جويلية 2024 و بالمركز الجوارى القالة يوم 04 أوت 2024 بمديرية الضرائب لولاية الطارف.



↔ نشر نظام جبايتك و دخوله حيز الخدمة بالمركز الجواري
بالسكيدة يوم 08 جويلية 2024 والمركز الجواري
عزابة يوم 04 فيفري 2024 بمديرية الضرائب لولاية
سكيدة .



↔ نشر نظام جبايتك و دخوله حيز الخدمة بالمركز
الجواري هيليوبوليس يوم 03 مارس 2024
وبالمركز الجواري بوشقوف يوم 04 أوت 2024
بمديرية الضرائب لولاية قالمة.

↔ نشر نظام جبايتك ودخوله حيز الخدمة بالمركز
الجواري القل يوم 05 ماي 2024 بمديرية الضرائب لولاية
سكيدة.



↔ نشر نظام جبايتك و دخوله حيز الخدمة بالمركز
الجواري الذرعان يوم 04 نوفمبر 2024
بمديرية الضرائب لولاية الطارف.

■ المديرية الجهوية للضرائب – بشار

↩ نشر نظام جبايتك ودخوله حيز الخدمة بالمركز
الجواري عين الصفراء يوم 04 فيفري 2024 والمركز
الجواري المشرية يوم 05 ماي 2024 بمديرية الضرائب
لولاية النعامة.



■ المديرية الجهوية للضرائب – الشلف

↩ نشر نظام جبايتك ودخوله حيز الخدمة بالمركز
الجواري لجرم يوم 05 ماي 2024 بمديرية الضرائب
لولاية تيسمسيلت.

↩ نشر نظام جبايتك ودخوله حيز الخدمة بمركز الضرائب
غليزان يوم 04 نوفمبر 2024 بمديرية الضرائب لولاية
غليزان.



■ المديرية الجهوية للضرائب – قسنطينة

↩ نشر نظام جبايتك ودخوله حيز الخدمة بالمركز
الجواري بسكرة يوم 4 نوفمبر 2024 بمديرية الضرائب
لولاية بسكرة.





■ المديرية الجهوية للضرائب – البلدية

⇐ نشر نظام جبايتك ودخوله حيز الخدمة بالمركز الجوّاري للبلدية 1،
بمديرية الضرائب لولاية البلدية يوم 03 مارس 2024.

⇐ نشر نظام جبايتك ودخوله حيز الخدمة بالمركز
الجوّاري عين وسارة يوم 03 مارس 2024 وبالمركز
الجوّاري حاسي ببح يوم 4 أوت 2024 بمديرية الضرائب
لولاية الجلفة.



⇐ نشر نظام جبايتك ودخوله حيز الخدمة بالمركز الجوّاري مسعد
يوم 04 نوفمبر 2024 بمديرية الضرائب لولاية الجلفة.



■ المديرية الجهوية للضرائب وهران

نشر نظام جبايتك و دخوله حيز الخدمة بالمركز الجوّاري
العمارية يوم 08 جويلية 2024 والمركز الجوّاري بني صاف
يوم 03 مارس عين تيموشنت 2024 و بالمركز الجوّاري
سفيزف يوم 04 أوت 2024 بمديرية الضرائب لولاية
سيدي بلعباس.

⇐ نشر نظام جبايتك ودخوله حيز الخدمة بالمركز
الجوّاري المحمدية يوم 04 فيفري 2024 والمركز الجوّاري
غريس يوم 04 أوت 2024 بمديرية الضرائب لولاية
معسكر.



⇐ نشر نظام جبايتك ودخوله حيز الخدمة بالمركز الجوّاري تلاغ
بمديرية الضرائب لولاية سيدي بلعباس يوم 08 جويلية 2024.



⇐ نشر نظام جبايتك و دخوله حيز الخدمة بالمركز الجوّاري عشاشة
بمديرية الضرائب لولاية مستغانم.

تقدم نشر نظام جبايتك - نوفمبر 2024

مديرية كبريات المؤسسات

105
موقع

60
مركز جوّاري للضرائب

44
مركز للضرائب

عمليات النشر بعنوان سنة 2024

البوابة الرقمية "مساهمتك"

02

لتصريح ودفن الضرائب والرسوم

■ المديرية الجهوية للضرائب - سطيف

← نشر البوابة الرقمية مساهمتك و دخولها حيز الخدمة بالقباضات على مستوى المراكز الجوارية عين الموس، عين اولمان، العلمة وعين أزال وكذا القباضات الكلاسيكية لعين أرانات، بني ورثيلان، بوعداس، بوقاعة وسطيف 8 ماي 1945 بمديرية الضرائب لولاية سطيف يوم 22 أفريل 2024

← نشر البوابة الرقمية مساهمتك و دخولها حيز الخدمة بالقباضات على مستوى المراكز الجوارية لبرج بوغيرج، راس الواد وكذا القباضات الكلاسيكية لبرج زمورة، المنصورة، برج غدیر، مجانة والحمدانية بمديرية الضرائب لولاية برج بوغيرج يوم 20 ماي 2024.



■ المديرية الجهوية للضرائب - بقسنطينة

← نشر البوابة الرقمية مساهمتك و دخولها حيز الخدمة بالقباضات على مستوى المراكز الجوارية الخروب وعين الباي وكذا القباضات الكلاسيكية بسيدي راشد، الخروب، ابن باديس، القنطرة، كودية، القصبة، المنظر الجميل و 5 جويلية بمديرية الضرائب لولاية قسنطينة يوم 01 أفريل 2024

← نشر البوابة الرقمية مساهمتك و دخولها حيز الخدمة على مستوى القباضات الكلاسيكية المحطة، سطر الملوك، القديمة، العالية، بن مهدي، سيدي غزال، سيدي عقبة، زريبة الواد، القنطرة، طولقة المدينة، طولقة الضواحي بمديرية الضرائب لولاية بسكرة يوم 04 جوان 2024 .



■ المديرية الجهوية للضرائب - بورقلة

← نشر البوابة الرقمية مساهمتك و دخولها حيز الخدمة بالقباضات على مستوى المراكز الجوارية الأغواط، أفلو، قصر الحيران، حاسي رمل، والقباضة الكلاسيكية تاجمونت بمديرية الضرائب لولاية الأغواط يوم 05 جوان 2024.



37
مديرية ولائية للضرائب

296
موقع

تقدم نشر البوابة الرقمية مساهمتك - نوفمبر 2024

إحياء عيد الشباب والاستقلال
في مصالح الإدارة الجبائية

الذكرى

الـ 62



كلنا نساهم في بناء الوطن




 mfdgi.gov.dz

مجلة المديرية العامة للضرائب / نوفمبر - 2024

نشر من طرف مديرية الإتصال و العلاقات العامة

المديرية العامة للضرائب - الجزائر  (+213) 21 51 51 59    

وزارة المالية، حي مالكي، مبنى أحمد فرنسيس، بن عكنون - الجزائر 16306  contact_dgi@mf.gov.dz 